الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
المرجع : ...../2019

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

الصيرفة الشاملة كخيار استراتيجي في التقليل من المخاطر الائتمانية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -المجمع الجهوي للاستغلال- ولاية ميلة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعـداد الطلبة:
- بوطواطو إكرام

تحت إشراف:
د. زواري فرحات سليمان

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
د. بوهلالة سعاد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
د. زواري فرحات سليمان	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
د. زيد جابر	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

دعاء

﴿ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَّسِيْنَا أَوْ أَخْطَأْنَاَ رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَاَ
إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَه عَلَى الذِينَ مِنْ قَبْلِنَا وَلاَ تُحَمِلْنَاَ مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا
بِهِ وَ أعْفُ عَنَاَ وَأغْفِرْ لَنا وَارْحَمْنَاَ أَنْتَ مَوْلاَنَاَ
فَا انْصُرْنَاَ عَلَى القَوْمِ الكَافِرِينَ ﴾

صدق الله العظيم

اللهم لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت

ولا باليأس إذا فشلت

بل ذكرني دائما بأن الفشل هو التجربة التي تسبق النجاح

اللهم علمني ما ينفعني و انفعني بما علمتني و زدني علما

اللهم إذا أسأنا فامنحنا شجاعة الاعتذار

وأذا أسيئ لنا فامنحنا شجاعة العفو.

شكر وعرفان

أحمد الله عز وجل الذي منّ عليّ بفضله وأعانني
على إتمام هذا البحث
أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام
إلى الأساتذة والدكتور

" زواري فرحات سليمان "

لقبوله الإشراف على هذا العمل وعلى نصائحه وتوجيهاته
التي لم يبخل عليّ بها ومساعدته لي
كما أتوجه بالشكر الجزيل
إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث
من قريب أو من بعيد
كما لا انسي أن أشكر كل الأساتذة والزملاء
ممن قدّم لي يد المساعدة

بالمركز الجامعي ميلة

شكرا جميعا وجزاكم الله خيرا

الملخص

جاءت هذه الدراسة لتعالج إشكالية مدى فعالية البنوك الشاملة في التقليل من حدة المخاطر الائتمانية بتطبيق على دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية ميلة، حيث تطرقت الدراسة لمختلف المستجدات والتطورات في المجال المصرفي من خلال عرض الجانب النظري للبنوك الشاملة والمخاطر الائتمانية ثم توضيح العلاقة بينهما، وكذا دراسة بعض التجارب السابقة والتعقيب عليها من خلال يجاد نقاط التقاطع بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة. وقد تبين وجود أنشطة غير تقليدية عديدة يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية ميلة، ولكن رغم ذلك لا تزال الأنشطة المصرفية التقليدية هي الغالب على نشاطه، بسبب افتقاره للآلية المطبقة للعمل في إطار البنوك الشاملة، لذلك خرجت الدراسة ببعض التوصيات ومنها: تطوير التشريعات والتنظيمات للتتلائم أكثر مع فلسفة العمل الصرفي الشامل،والارتقاء بقدرة وكفاءة الموارد البشرية في مزاولة أعمال الصيرفة الشاملة، ووضع آلية واضحة ومحددة للعمل في إطار البنك الشامل وإتباعها كما يجب العمل على تنشيط بورصة الجزائر لتمكين الجهاز المصرفي من التعامل بجميع المنتجات التي تدخل ضمن العمل الشمولي، وتوسيع دائرة التنويع.

الكلمات المفتاحية:

- البنوك الشاملة، التنويع، المخاطر الائتمانية، الجهاز المصرفي.

Résumé :

Cette étude est pour objet de traiter le problème de l'efficacité des banques totales pour diminuer les risques créditaires en appliquant l'étude sur la BADR Banque de Développement Rurale de Mila , cette étude a abordé les différents nouvelles et l'évolution dans le domaine financier pour exposer l'aspect théorique des banques totales et les risques créditaires en montrant la relation entre les deux, ainsi l'étude de quelques expériences précédentes et les commenter à travers les points communs entre l'étude actuelle et les études précédentes. On a trouvé des activations anormales que la BADR de Mila présente car elle n'a pas les mécanismes appliquant du travail. Dans le cadre des banques totales alors cette études est résolue par quelques cogné : L améliorations des législations et les réglementations mieux avec le système du travail financier total ; en promettant les compétences des ressources humain dans le domaine bancaire totale, aussi on doit mettre des mécanismes claires qui présente la façon du travaille dans le cadre de la banque totale ; ainsi nous devons poser la bource au système financier d échanger tous les produits dispossible.

Mots clés :

- banque totale, diversité, risque accréditaires, système financier.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
دعاء	/
شكر وعرفان	/
الإهداء	/
الملخص	/
فهرس المحتويات	/
فهرس الجداول والأشكال	/
مقدمة	أ – د
الفصل الأول: الصيرفة الشاملة كآلية حديثة للتقليل من المخاطر الائتمانية	
تمهيد	6
المبحث الأول: ماهية المخاطر الائتمانية	7
المطلب الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية وأنواعها	7
الفرع الأول: تعريف المخاطر الائتمانية	7
الفرع الثاني: خصائص المخاطر الائتمانية	8
الفرع الثالث: انواع المخاطر الائتمانية	9
المطلب الثاني: إدارة المخاطر الائتمانية	10
الفرع الأول: إجراءات مواجهة المخاطر الائتمانية	10
الفرع الثاني: إدارة المخاطر الائتمانية	14
الفرع الثالث: كيفية مساهمة لجنة بازل في تقليل المخاطر لائتمانية	16
المبحث الثاني: البنوك الشاملة وأساليب مواجهة المخاطر الائتمانية	19
المطلب الأول: البنوك الشاملة مفهومها ووظائفها	19
الفرع الأول: تعريف البنوك الشاملة	19
الفرع الثاني: خصائص البنوك الشاملة	20
الفرع الثالث: وظائف البنوك الشاملة	22
المطلب الثاني: مزايا وعيوب البنوك الشاملة وأساليب مواجهة المخاطر الائتمانية	28
الفرع الأول: مزايا وعيوب البنوك الشاملة	28
الفرع الثاني: أساليب البنوك الشاملة في مواجهة المخاطر الائتمانية	30
المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة والتعقيب عليها	32

فهرس المحتويات

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	32
الفرع الأول: الدراسة الاولى	32
الفرع الثاني: الدراسة الثانية	33
الفرع الثالث: الدراسة الثالثة	33
المطلب الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة	34
الفرع الأول: التعقيب على الدراسة الاولى	34
الفرع الثاني: التعقيب على الدراسة الثانية	34
الفرع الثالث: التعقيب على الدراسة الثالثة	35
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: مدى فعالية تطبيق الصيرفة الشاملة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية- المجمع الجهوي للاستغلال- ولاية ميلة وتقليلها من المخاطر الائتمانية	
تمهيد	38
المبحث الأول: لمحة عامة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية	39
المطلب الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية	39
الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	39
الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	40
المطلب الثاني: مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المحيط البنكي الجزائري	40
المطلب الثالث: المجمع الجهوي للاستغلال ميلة	41
الفرع الأول: التعريف بالمجمع الجهوي للاستغلال ميلة	41
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة	42
الفرع الثالث: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة	43
المبحث الثاني: التمويلات التي يقدمها البنك في إطار البنك الشامل	45
المطلب الأول:التمويلات الموجهة للقطاع الفلاحي	45
الفرع الأول: قرض الرفيق	45
الفرع الثاني: قرض التحدي	48
الفرع الثالث: القرض الإيجاري	52
المطلب الثاني: التمويلات العقارية	54
الفرع الأول: قرض البناء الريفي	54

فهرس المحتويات

الفرع الثاني: قرض المرقيين العقاريين	55
المطلب الثالث: تمويل المشاريع السياحية	56
المطلب الرابع: تمويل برامج الشغل المدعمة من طرف الدولة	56
الفرع الأول: قروض الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	56
الفرع الثاني: قروض الوكالة لتسيير القرض المصغر	58
الفرع الثالث: قروض صندوق التامين على البطالة	59
المبحث الثالث: الخدمات المقدمة من طرف البنك في إطار البنك الشامل	62
المطلب الأول: بطاقة الدفع الإلكتروني	62
الفرع الأول: البطاقة الكلاسيكية	62
الفرع الثاني: البطاقة الذهبية	62
الفرع الثالث: بطاقة التوفير	62
المطلب الثاني: إيداعات الأجل	63
الفرع الأول: أذنات الصندوق	63
الفرع الثاني: حساب بالعملة	63
المطلب الثالث: منتجات الادخار	63
الفرع الأول: دفتر التوفير بدر	63
الفرع الثاني: دفتر توفير الأشبال	62
الفرع الثالث: دفتر التوفير فلاح	64
المطلب الرابع: خدمات أخرى	64
الفرع الأول: خدمة البنك الإلكتروني	64
الفرع الثاني: خدمات التأمين المصرفي	64
الفرع الثالث: خدمة التوطين المسبق لعملي التجارة الخارجية	65
الفرع الرابع: خدمة كراء الخزائن الحديدية	65
الفرع الخامس: خصم الأوراق التجارية	66
الفرع السادس: خدمات السوق المالي	66
خلاصة الفصل	67
الخاتمة	69
قائمة المصادر والمراجع	73

فهرس الجداول والأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
	الأشكال	
01	أنواع المخاطر الائتمانية	10
02	إدارة المخاطر الائتمانية	16
03	خصائص البنوك الشاملة	22
04	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة	43
05	التمويلات المقدمة من طرف المجمع في إطار قرض الرفيق	47
06	الملفات الممولة من طرف البنك في إطار قرض الرفيق	47
07	التمويلات المقدمة من طرف البنك في إطار قرض التحدي	51
08	الملفات الممولة من طرف البنك في إطار قرض التحدي	51
09	التمويلات المقدمة من طرف البنك في إطار القرض الإيجاري	54
10	التمويلات الخاصة بأجهزة الدعم المقدمة من طرف المجمع خلال الفترة من 2013/ 2018	60

الرقم	العنوان	الصفحة
	الجداول	
01	وظائف البنك الشامل	27
02	وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية	42
03	التمويلات المقدمة من طرف البنك في إطار قرض الرفيق	45
04	التمويلات المقدمة من طرف البنك في إطار قرض التحدي	50
05	تمويلات المقدمة من طرف البنك في إطار القرض الإيجاري	53
06	مستوى التمويل الثلاثي في إطار قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	57
07	مستوى التمويل المختلط في إطار قروض ENSEG	57
08	مستويات التمويل في إطار قروض الوكالة لتسيير القرض المصغر	58
09	مستويات التمويل في إطار قروض صندوق التأمين على البطالة	59
10	القروض الممنوحة للتمويل في إطار برامج الشغل المدعمة من طرف الدولة خلال الفترة 2013/2018	59

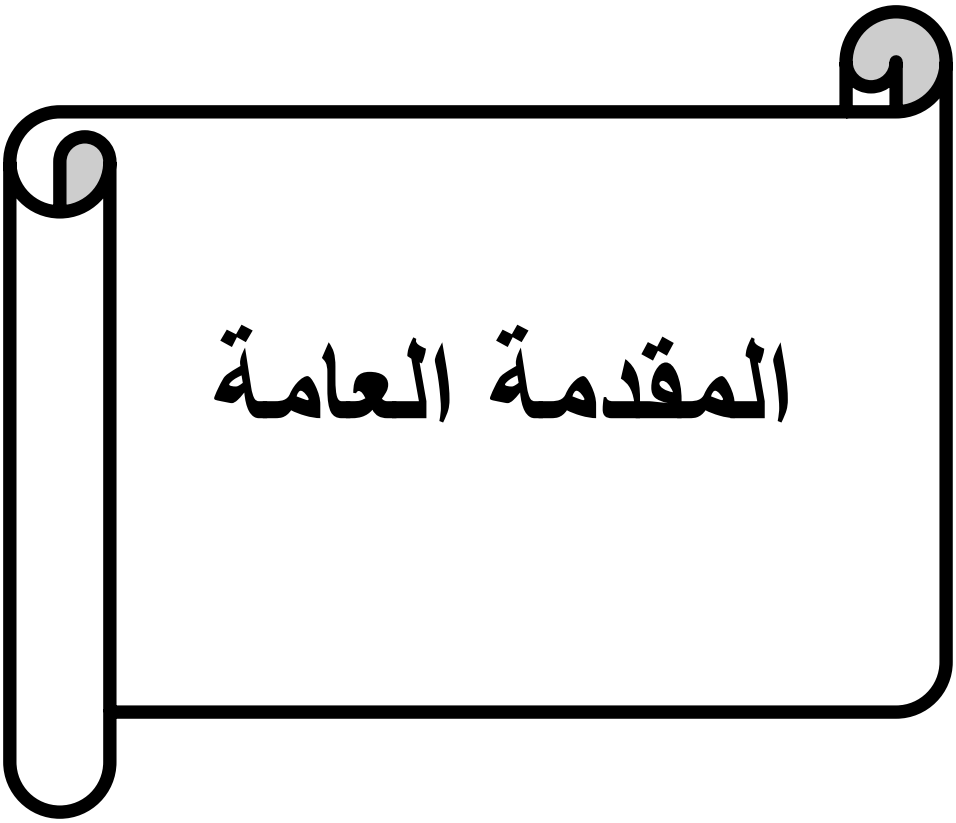
المقدمة العامة

يلعب الجهاز المصرفي دورا كبيرا في خدمة الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته الإنتاجية منها والمالية فهو يملك العديد من الوسائل والإمكانيات التي تتيح له تجميع الأموال والأصول النقدية من مصادرها المختلفة، ليعيد استخدامها أو استثمارها في شتى مجالات الاقتصاد لتحقيق أهداف عديدة، هذا وتمثل البنوك الركيزة الأساسية في النشاط الاقتصادي.

ولقد شهدت الساحة المصرفية العالمية في نهاية القرن العشرين العديد من التطورات الفاصلة كان من بينها التوجه نحو البنوك الشاملة، وخاصة بعد تصاعد حدة المنافسة في السوق المصرفية والرغبة في تقليل المخاطر باعتبار البنوك تعمل في ظروف اقتصادية متغيرة تواجه درجات من المخاطر البنكية وخاصة مخاطر الائتمان، الشيء الذي يفرض عليها إعطاء هذه المشكلة قدرا كبيرا من الأهمية والقيام ببعض الإجراءات الكفيلة لإدارة و محاولة تقليل تلك المخاطر إلى ادني حد ممكن، حيث يساهم هذا المفهوم الجديد للبنوك في تطوير العمل المصرفي وتقليل المخاطر الائتمانية، من خلال تنويع مصادر التمويل وزيادتها من جهة والتوسع في منح الائتمان من جهة أخرى، والنظام الجزائري كغيره من الأنظمة يواجه تحديات عميقة ومتباينة في النشاط المصرفي، فكان من الضروري له تبني استراتجيات مناسبة لمواجهة هذه التحديات ولعل أهم هذه الخيارات التي يمكن أن يأخذ بها لتطوير نشاطه وتفادي مخاطر الائتمان التوجه إلى مفهوم فالصيرفة الشاملة.

1/ إشكالية الدراسة

مما تقدم طرحه فإن الإشكالية التي نسعى إلى معالجتها من خلال هذا البحث تتجسد في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية كبنك شامل في تقليل المخاطر الائتمانية ؟

يندرج ضمن الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- فيما تتمثل أهم وظائف البنوك الشاملة التي من خلالها تقلل المخاطر الائتمانية ؟
- فيما تتمثل أهم أساليب تقليل المخاطر الائتمانية؟
- هل تساهم الخدمات المقدمة من طرف البنوك الشاملة تجاه الزبائن من تقليل مخاطر الائتمانية ؟

2/ فرضيات الدراسة

للإجابة على الأسئلة المطروحة ، نعتمد على الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** هناك العديد من الوظائف لدى البنوك الشاملة، وتعتبر وظيفة تنويع مجال الاستثمار تنويع بدخول مجالات غير مصرفية وتقديم أنشطة تمويلية مبتكرة أكثر الوظائف مساهمة في تقليل المخاطر.

- **الفرضية الثانية:** تتمثل أهم أساليب تقليل المخاطر الائتمانية في تبني فلسفة التنويع.
- **الفرضية الثالثة:** يساهم التنويع في المحفظة الائتمانية ومختلف المنتجات المقدمة من طرف البنوك الشاملة تجاه زبائنهم في تقليل المخاطر الائتمانية، هذا يعني أن هناك علاقة ايجابية بين التنويع في القروض وتقليل المخاطر الائتمانية.

3/ أهمية الموضوع

يتطرق هذا الموضوع إلى قطاع مهم وحيوي في اقتصاد الوطني، ألا وهو قطاع البنوك الذي يعتبر المحرك الأساسي لمخططات التنمية الاقتصادية للنظام المالي. كما موضوع البنوك الشاملة يكتسي أهمية خاصة نظير حادثته داخل الجهاز المصرفي الجزائري، والذي يشهد مؤخرا انفتاح على مختلف الخدمات التي تقدمها البنوك في مختلف دول العالم، كما أن البنوك الشاملة أصبحت محل اهتمام ونقاش صناع السياسات على اعتبارها كأحد أهم الخيارات المقترحة لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك ورفع من قدرتها التنافسية.

4/ أهداف البحث

هناك العديد من الأهداف لهذه الدراسة، يمكن سرد أهمها فيما يلي:

- تقييم إطار نظري لمفاهيم البنوك الشاملة والمخاطر الائتمانية.
- البحث عن مدى مساعدة الطرق الحديثة (البنوك الشاملة) في تقليل المخاطر الائتمانية .
- معرفة واقع الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الحديثة .
- تقديم رؤية واقتراح لإدارة المخاطر الائتمانية في الجزائر وخاصة الجهاز البنكي الجزائري الذي يمر بمرحلة انتقالية، ويسعى للانفتاح على المستوى الدولي.
- الوقوف على أهم الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة والتي تندرج تحت إطار الخدمات الشمولية للبنوك الشاملة.

5/ أسباب اختيار الموضوع

هناك العديد من الأسباب لاختيار هذا الموضوع، يمكن حصرها فيما يلي:

- الميل الشخصي لهذا الموضوع.
- يدخل البحث ضمن صميم التخصص وهو النقود والبنوك .
- الرغبة في البحث في سبل تحديث الجهاز المصرفي بصفة عامة والجهاز المصرفي الجزائري بصورة خاصة من اجل النهوض بمستويات الأداء.
- الأثر البالغ الذي يلعبه التحول إلى العمل المصرفي الشامل على أداء وأعمال البنوك، تقليل المخاطر المحيطة بها خاصة المخاطر الائتمانية.

6/ المنهج المتبع

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، استخدام المنهج الوصفي من أجل وصف مختلف الجوانب النظرية للدراسة، كما تم استعانة بالمنهج التحليلي من أجل توضيح وفهم أكثر لمختلف أجزاء الدراسة من خلال تحليل مختلف البيانات التي تم سردها في شكل جداول وأشكال.

7/ صعوبات البحث

هناك بعض الصعوبات يمكن سردها فيما يلي:

- عدم القدرة على الحصول على ترخيص التربص بسب امتناع مدير المجمع الجهوي للاستغلال ولاية ميلة بإعطاء موافقته.
- عدم السماح بالتصريح بالأرقام الحقيقية للتمويلات المقدمة من طرف المجمع والإفصاح عنها بالتقريب من طرف الباحثة.
- تزامن انجاز المذكرة مع ضغوط سياسية و تعليمية (مسيرات سلمية ، اضطرابات قطاع التعليم العالي...إلخ).

8/ هيكل الدراسة

بناءا على إشكالية البحث وفرضياته المعتمدة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، حيث يتطرق الفصل الأول إلى البنوك الشاملة كآلية حديثة للتقليل من المخاطر الائتمانية، والذي قسم بدوره إلى مبحثين المبحث الأول يتطرق إلى ماهية المخاطر الائتمانية وكيفية إدارتها في البنوك والذي يتضمن مطلبين، حيث تعرض المطلب الأول إلى مفهوم المخاطر الائتمانية وأنواعها، بينما يعرض المطلب الثاني إدارة المخاطر الائتمانية. أما المبحث الثاني فيتطرق إلى البنوك الشاملة وأساليب مواجهة المخاطر الائتمانية، الذي قسم بدوره إلى مطلبين، يتناول المطلب الأول البنوك الشاملة مفهومها ووظائفها، المطلب الثاني يعرض تقييم البنوك الشاملة وأساليب مواجهة المخاطر. أما المبحث الثالث تعرض إلى الدراسات السابقة والتعقيب عليها والذي يتضمن مطلبين، المطلب الأول عرض الدراسات السابقة والمطلب الثاني التعقيب عليها.

بالنسبة للفصل الثاني والذي تضمن تقديم دراسة تطبيقية لواقع البنك الشامل على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية – المجمع الجهوي للاستغلال– لولاية ميلة والذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث، أين تم التطرق في المبحث الأول من هذا الفصل إلى لمحة عامة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشكل عام وعرض حول المجمع الجهوي للاستغلال ولاية ميلة بشكل خاص، أما المبحث الثاني فتطرق إلى التمويلات الذي يقدمها البنك في إطار البنك الشامل والذي تضمن بدوره أربع مطالب، حيث تناول المطلب الأول التمويلات الموجهة للقطاع الفلاحي، بينما المطلب الثاني يتضمن عرض التمويلات العقارية، أما المطلب الثالث يتطرق إلى التمويلات الخاصة بالمشاريع السياحية، وفي المطلب الرابع والأخير فتعرض إلى تمويلات برامج الشغل المدعمة من طرف الدولة المقدمة من طرف البنك. أما المبحث الثالث تطرق إلى الخدمات

التي يقدمها البنك في إطار البنك الشامل والذي يتضمن ثلاث مطالب، المطلب الأول خدمة بطاقة الدفع الالكتروني، المطلب الثاني إيداعات الأجل، المطلب الثالث يتطرق إلى منتجات الادخار أما المطلب الرابع والأخير فيتطرق إلى خدمات أخرى.

الفصل الأول:
الصيرفة الشاملة كآلية حديثة للتقليل من المخاطر الائتمانية

تمهيد

لعل ما شهدته البيئة المصرفية المعاصرة من تطورات أدت ايجابيا نحو انتشار ما يعرف بالصيرفة الشاملة، التي أصبحت أصل من أصول الصناعة المصرفية الحديثة، هذا وقد أصبحت البنوك الشاملة محور مهم للإصلاح المصرفي في العديد من دول العالم، لهذا تخطت البنوك حدود التخصص المصرفي باتجاه ممارسة أنشطة غير مصرفية بغرض تعميق مفهوم التنويع الذي يعتبر أساس فكرة البنوك الشاملة، وأصبحت تقوم بوظائف عديدة يغلب عليها طابع الشمولية والتنويع لتفادي المخاطر، باعتبار البنوك من المنشات ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد، وتعتبر المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي يستوجب متابعتها المستمرة وتجنب أثارها السلبية، وبالتالي زيادة فرص الحصول على الإرباح، وهذا ما يجعل العديد من الخبراء في مجال البنكي ينصحون بتبني فلسفتها، ولتوضيح ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: ماهية المخاطر الائتمانية.
- المبحث الثاني: البنوك الشاملة وأساليب مواجهة المخاطر الائتمانية.
- المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة والتعقيب عليها.

المبحث الأول: ماهية المخاطر الائتمانية

تتمثل الوظيفة الأساسية للبنوك في عملية منح القروض التي تعتبر من أخطر الوظائف التي تمارسها، كون أن تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها بل هي في الغالب أموال المودعين لديها، حيث أن للقرض عدة أسباب وخصائص يمكن أن تجبر البنك على ضرورة الحيطة والحذر عند تقديم القروض للغير وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية وأنواعها

على الرغم من اختلاف طبيعة الائتمان في حجمه وغرضه وأسعار الفائدة عليه وتاريخ استحقاقه ونوع الضمان المطلوب من عميل إلى آخر إلا أن الخطر موجود دائما بالقرض وضمن هذا المدخل سنتناول مفهوم مخاطر الائتمان المصرفي.

الفرع الأول: تعريف المخاطر الائتمانية

مخاطر الائتمان تتضمن الخسائر الممكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة العميل أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.[1]

تنشأ المخاطر الائتمانية من احتمالية عدم سداد المقترضين التزاماتهم المالية المستحقة للمصرف وأبرز هذه الالتزامات والمطالبات المالية القروض والسندات، فقد يكون هناك سداد ولكن ليس بكامل المبلغ المتفق عليه أو قد يكون هناك سداد بكامل المبلغ المتفق عليه ولكن ليس بالفترة الزمنية المتفق عليها، ولذلك تتعرض المصارف التجارية لهذا النوع من المخاطر إذا قدمت قروضا أو اشترت سندات ذات آجال طويلة مقارنة بالمصارف التي تقدم قروضا أو اشترت سندات بآجال قصيرة ذلك أن المقترضين (سواء بشكل مباشر من المصرف أو بشكل غير مباشر عن طريق بيعهم للسندات إلى المصرف التجاري) في الآجال الطويل قد يواجهون صعوبات أكثر قد تحد وتقلل أو تضعف من قدرتهم على السداد بالمبالغ أو الأوقات المحددة للسداد.[2]

تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات (القروض) والكشف على الحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم إلى العملاء، وتنتج المخاطرة عادة عندما يمنح المصرف العملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل ويفشل العميل في الإيفاء بالتزاماته بالدفع في وقت حلول آجال القروض.[3]

---

[1] عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر،عمان، 1999 م، ص: 213.

[2] أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر ، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013 م، ص: 346.

[3] عزوز أسماء، تسير المخاطر البنكية باستعمال نموذج رأس المال المعدل بالمخاطر ROC، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، السنة الجامعية: 2014/ 2015 م، ص: 7.

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن مخاطر الائتمان هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض عن سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني.

الفرع الثاني: خصائص المخاطر الائتمانية

للمخاطر الائتمانية مجموعة من الخصائص المتمثلة فيما يلي:[1]

- ✓ لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل جميعا يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.
- ✓ السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية هو المقترض بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب آخر.
- ✓ على الرغم من اختلاف طبيعة الائتمان في حجمه وغرضه وأسعار الفائدة عليه وتاريخ استحقاقه ونوع الضمان المطلوب من عميل إلى آخر إلا أن الخطر موجود دائما بالقرض الممنوح ويعد من أبرز المخاطر التي تعترض نشاط البنوك.
- ✓ المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر التي ترتكز على ركني الخسارة والمستقبل.[2]
- ✓ يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها سواء كان المبلغ الائتماني (القرض + الفوائد) أو في توقيت السداد.[3]
- ✓ المخاطر الائتمانية هي خسائر تصيب التسهيلات بشكل عام سواء من مصرف أو مؤسسة مالية أو منشأة لبيع الأجل.[4]

---

[1] نجلاء لوصيف، دور القرض التنقيطي في إدارة المخاطر الائتمانية– مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، في علوم التسيير تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة أم البواقي، سنة 2015/ 2016 م، ص: 24.

[2] والي جميلة، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق متطلبات لجنة بازل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وإدارة حساب المخاطر، جامعة مسيلة، السنة الجامعية، 2014– 2015 م، ص: 30.

[3] نفس المرجع: ص: 30.

[4] ضياء الدين حيدر خالد مسمح، قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين دراسة لاستكمال الحصول على درجة ماجستير في المحاسبة والتمويل بكلية تجارة، الجامعة الإسلامية– غزة، فلسطين، السنة الجامعية، 2015 م ص: 49.

الفرع الثالث: أنواع المخاطر الائتمانية

إن عملية الائتمان لا بد أن تكون محفوفة بالمخاطر ومن أهم هذه المخاطر نذكر منها:[1]

1-مخاطر العميل: ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءته المالية.

2-مخاطر القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه العميل: إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، إذ أن لكل قطاع اقتصادي مخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.

3-مخاطر الظروف العامة: ترتبط هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية.

4-مخاطر مرتبطة بأخطاء المصرف: ترتبط هذه المخاطر بمدى كفاءة إدارة الائتمان في المصرف في متابعة الائتمان المقدم للعميل والتحقق من قيام العميل وبالشروط المتفق عليها في اتفاقية منح الائتمان، ومن هذه الأخطاء هي عدم قيام المصرف بحجز ودائع العميل والتي وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية وسحب العميل لهذه الودائع.

5-خطر السياسة الائتمانية: ينتج عن خطأ جزئي أو كلي في رسم السياسية الاقراضية أو تنفيذها بها لا يتوافق مع الظروف السائدة ومن بين أنواع الخطأ في السياسة الاقراضية نجد التوسع في الإقراض عموما أو لأحد قطاعات النشاط الاقتصادي.[2]

بالإضافة إلى مجموعة من المخاطر المتمثلة في:[3]

6-مخاطر تذبذب أسعار الصرف: هذه المخاطر لا تظهر عادة إلا عندما تكون هناك عملية اقتراض للعملاء في الخارج، وأن يكون القرض قد تم بعملة البلد الموجود فيه المقترض، ففي حالة انخفاض أسعار صرف عملة تلك الدولة مثلا، فإن ذلك لا بد أن يعني خسارة أكيدة للبنك المقرض، حيث أن القيمة الشرائية للأموال التي يحصلها سوف تكون أقل، وأما إذا كان القرض بالعملة الصعبة كدولار الأمريكي مثلا وحصل أن انخفض سعر الدولار بعد منح القرض فإن المقترض الأجنبي عندئذ عليه أن يدفع أموالا أكثر من عملة بلده حتى يتمكن من سداد القرض.

7-مخاطر تذبذب أسعار الفائدة: إن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض يؤدي إلى قلة إقبال العملاء على القروض لأن التكلفة عليهم سوف تكون مرتفعة وقد تكون أعلى من الدخل المتوقع حصولهم عليه من المشاريع التي يمولونها من القروض، ونتيجة من ذلك ينخفض مستوى القروض لدى البنك مما يؤثر على

---

[1] والي جميلة: المرجع السابق ، ص: 28.

[2] نجلاء لوصيف، المرجع السابق، ص: 23.

[3] عبد المعطي رضا رشيد، المرجع السابق، ص ص: 214- 215.

أرباحه. وكذلك فإنه إذا ارتبط البنك بسعر فائدة ثابت على وديعة لمدة سنة مثلا، وحدث أن انخفضت أسعار الفوائد على القروض خلال السنة، فإن نتائجه المالية قد تتأثر أيضا.

8-مخاطر خبرة موظفي الشركة المقترضة: إن عدم وجود موظفين مؤهلين يملكون خبرات جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء لأموال المقترض، ومن هنا نجد أن البنك عادة وعند الاستفسار عن طالب القرض، فإنه يطلب من العميل تزويده بقائمة تشمل أسماء موظفيه الرئيسيين مع نبذة

عن السيرة الذاتية لكل موظف منهم، ومما لا شك فيه أن من حق البنك أن يتساءل عن مصير الأموال التي يقرضها العملاء، وهل هي في يد أمينة ومؤهلة أم لا.

الشكل رقم (01): أنواع المخاطر الائتمانية

.

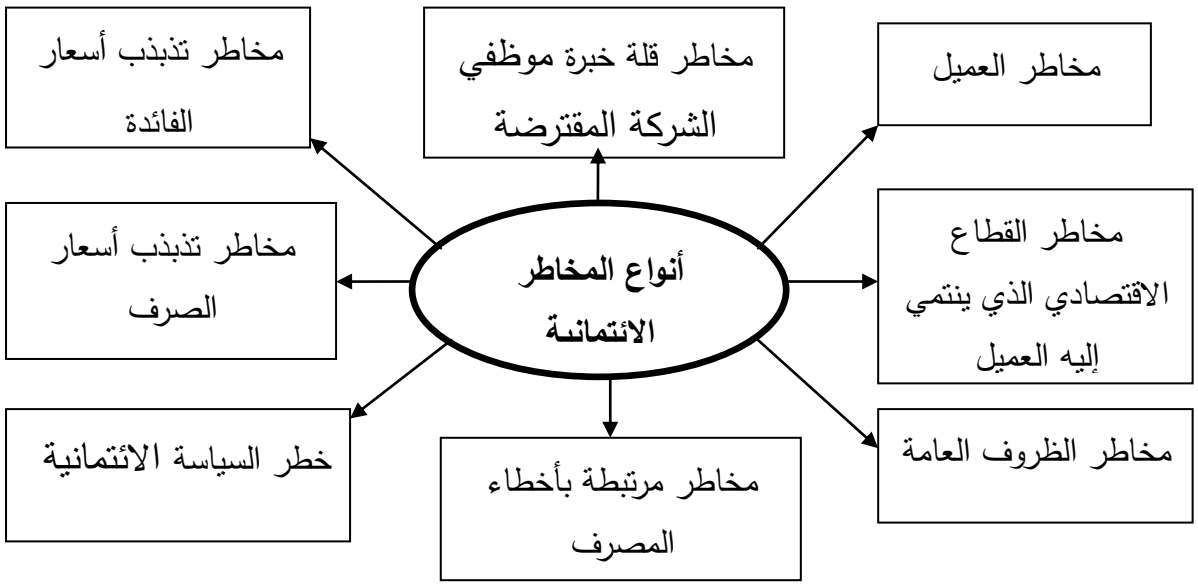

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع السابقة.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر الائتمانية

قبل الاتجاه إلى شرح إدارة المخاطر الائتمانية سنتطرق إلى إجراءات مواجهة هذه المخاطر.

الفرع الأول: إجراءات مواجهة المخاطر الائتمانية

يقصد بتسيير المخاطر الائتمانية على أنها مجموعة الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك وتقليل الخسارة إلى أدنى مستوياتها وذلك بتحديد نوعية هذه المخاطر وقياسها والعمل على إعداد الإجراءات الكفيلة بالرقابة عليها ويرتكز تسيير المخاطر على ثلاث مبادئ أساسية تتمثل في:

- **الاختيارية:** أي اختيار عدد على الأقل من الديون ذات المخاطر المعدومة.
- **وضع حد للمخاطر:** وهذا حسب نوع وصنف القرض.
- **التنوع:** وهذا لتجنب تمركز القروض لعملاء معينين.

تعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث على الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر الناجمة من قرار منح الائتمان، وكذلك التركيز على الأسلوب الوقائي من طرف إدارة الائتمان لتجنب حدوث المخاطر، أو على الأسلوب العلاجي في حالة حدوث مخاطر الأمر الذي يتطلب مواجهة آثارها السلبية على أداء البنك.

1/ الاستعلام المصرفي

قبل منح الائتمان يلجأ البنك للاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها، من أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر:[1]

أ-إجراء مقابلة مع طالب القرض

إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية وعموما يساعد مسؤول إدارة الائتمان على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الائتمان الممنوح.

ب-المصادر الداخلية للبنك

يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك، وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال:

- ✓ الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعيته إذا ما كان دائنا أو مدينا والتي تحدد طبيعة علاقته العملية مع البنك.
- ✓ الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه.
- ✓ التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

[1] خضراوي نعيمة، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، نقود وتمويل، السنة الجامعية: 2008/ 2009 م، جامعة بسكرة، ص ص: 30- 31.

ج-المصادر الخارجية للمعلومات

تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشرات دائرة الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية والمحاكم على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنها أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر.

د-تحليل القوائم المالية

هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات فإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض مع فوائده.

2/ الأسلوب الوقائي

لأجل الوقاية من مخاطر التعثر قبل حدوثه تلجأ إدارة الائتمان إلى متابعة الائتمان الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عنه وذلك بالتركيز على العناصر التالية:[1]

أ-طلب الضمانات الملائمة

تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة الائتمان إلى تقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب، وتعد من أهم وأنجح الإجراءات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ عن العميل حيث يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم وعادة ما يركز البنك على نوعين من الضمانات:

أ-1: الضمانات الشخصية

هي تعد التزام شخصي من طرف المقترض تكفل سداد قيمة القرض والفوائد وبذلك فهي تعبر عن الأمان في تغطية القرض وتضم:

- **الكفالات:** الكفالة هي عقد يتكفل بمقتضاه شخص يسمى الكفيل يتعهد للدائن أن يفي بهذا الالتزام إذ لم يفي به الدائن بنفسه.
- **الضمان الاحتياطي:** هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين على التسديد، والأوراق التي يجري عليها هذا النوع هي السفتجة، السند، الشيكات.

---

[1] مفتاح صالح، معارفي فريدة، مخاطر الائتمانية- تحليلها- قياسها- إدارتها- الحد منها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي، السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 16- 18 نيسان- أفريل، 2007 م، ص ص: 11-12.

- **تأمين الاعتماد:** هو شكل من أشكال الضمانات الشخصية التي ينطوي على ضمان تقدمه مؤسسة التأمين لحساب المستفيد لتغطية خطر عدم السداد وكون أن تغطية الائتمان احتمالية، ذلك ما يجعله موضع تأمين.

أ-2: الضمانات الحقيقية

ترتكز هذه الضمانات على الشيء المقدم موضوع الضمان من السلع والتجهيزات والعقارات وتقدم هذه الضمانات على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية، وذلك لضمان استرداد القرض وتأخذ شكل الرهن العقاري، الرهن الحيازي، الامتياز، وعموما يتعين على البنك عند تحديد الضمان أن يأخذ في الاعتبار:

- ✓ ألا تكون قيمة الضمان ذات تقلب كبير خلال فترة الائتمان.
- ✓ كفاية الضمانات لتغطية القرض مع الفوائد والعملات الأخرى.

ب-الحد من التركز الائتماني

يقصد بالتركز الائتماني توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظرا لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين وعموما يشكل مخاطر يتعين الحد والتقليل منها من خلال:

- ✓ تفرض بعض الدول حدودا لتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد تتراوح ما بين 10 %- 25 % من رأس المال الموضوع ويتعين الاهتمام بالمتابعة لأي تركز في المخاطر الائتمانية لأي نشاط اقتصادي أو منطقة جغرافية مع المتابعة الدورية.
- ✓ طلب الضمانات عند تقدير حجم المخاطر هي من الأمور الأساسية لأن الضمانات الحقيقية لا يتم التوصل إليها بعد تحصيل تلك القيمة.
- ✓ كفاية رأس مال البنوك التجارية باعتباره النظام الوقائي المتفق عليه دوليا.
- ✓ لجنة بازل الملائكة المصرفية، ويتطلب أن يسبق البحث في كفاية رأس المال حساب سليم وكاف للمخصصات بما يكفل جودة الأصول القائمة.

ج-الكفاءة في إعداد السياسة الائتمانية

يهدف الوصول إلى سياسة ائتمانية سليمة وتجنب مخاطر التعثر على إدارة البنك تكثيف تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم وكفاءتهم، وهو ما يساعد على وضع أهداف وخطط سليمة، ومنه تحديد مستوى المخاطر المحتملة وتسييرها وفق معايير ومقاييس نظامية.

3/ الأسلوب العلاجي

ويتمثل في استعمال طرق وتقنيات لتسيير المخاطر والتخلص منها ويقوم هذا الأسلوب على: [1]

أ-تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني

بهدف استرداد البنك للائتمان الممنوح في ظروف مناسبة وتفاديا لحدوث خسائر يلجأ البنك إلى إتباع سياسة تحصيل مستحقاته على العملاء وذلك بتنظيم آلية منح الائتمان ووضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقرض وفوائده في الآجال المحددة، ويعتمد في تنظيم هذه الوظيفة على:

- ✓ إعداد وسائل تكشف حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية.
- ✓ الاستمرار في متابعة ومعالجة الائتمان.
- ✓ وضع مقاييس متطورة تعمل على استعادة أكبر حصيلة ممكنة من المستحقات.

ب-التصاعد

يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون، وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إذ اقتضى الأمر.

الفرع الثاني: إدارة المخاطر الائتمانية

تعرف إدارة المخاطر الائتمانية على أنها « النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر الائتمانية وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض خطر القرض الذي يواجه البنك، إذن إدارة المخاطر الائتمانية هي عملية قياس وتقييم لمخاطر الائتمان وتطوير استراتيجيات لإدارتها، وتتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل أثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها.[2]

إن إدارة المخاطر الائتمانية التقليدية تركز على المخاطر الناتجة عن أسباب مادية أو قانونية مثل الكوارث الطبيعية أو الحرائق، الحوادث، الموت والدعاوي القضائية ومن جهة أخرى فإن إدارة المخاطر المالية تركز على تلك المخاطر التي يمكن إدارتها باستخدام أدوات المقايضة المالية.

إن إدارة المخاطر الائتمانية تتطلب فريق مختص بإدارة هذه المخاطر، حيث تتبع عملية إعطاء الأولويات، بحيث أن المخاطر ذات الخسائر الكبيرة واحتمالية حدوث عالية تعالج أولا بينما المخاطر ذات

---

[1] ناجي أميمة، التنويع في المحفظة الائتمانية وربحية البنوك، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، السنة الجامعية: 2012/ 2013 م، ص: 45.

[2] حرفوش سهام، صحراوي إيمان، مداخلة حول دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية الملتقى العالمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة المالية، أيام 20- 21 أكتوبر 2009، ص: 6.

الخسائر الأقل واحتمالية حدوث أقل تعالج فيما بعد، غير أنه عمليا قد تكون هذه العملية صعبة جدا، لهذا تتطلب عملية إدارة المخاطر الائتمانية إتباع الخطوات التالية: [1]

1/ التحضير

يتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار العملية وأجندة للتحليل.

2/ تحديد المخاطر

في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية المسببة للمخاطر الائتمانية ,المخاطر هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل وعليه يمكن أن يبدأ التعرف على المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها. عندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك قد تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها.

3/ التقييم

بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر، واحتمالية حدوثها، أحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحيانا أخرى يتعذر قياسها، صعوبة تقييم المخاطر تكمن في تحديد معدل حدوثها حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة.

4/ وضع الخطة

وتتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرق التي ستتبع للتعامل مع المخاطر، وكل قرار يجب أن يسجل ويوافق عليه من قبل المستوى الإداري المناسب، على الخطة أن تقترح وسائل تحكم أمنية تكون منطقية وقابلة للتطبيق من أجل إدارة المخاطر.

5/ التنفيذ

ويتم في هذه المرحلة إتباع الطرق المخططة التي تستخدم في التخفيف من أثار المخاطر، يجب استخدام التأمين في حالة المخاطر التي يمكن نقلها إلى شركة التأمين وكذلك يتم تجنب المخاطر التي يمكن تجنبها دون التضحية بأهداف السلطة، كما ويتم التقليل من المخاطر الأخرى باستخدام الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية.

---

[1] حرفوش سهام، صحراوي إيمان، مرجع سابق ، ص ص: 6- 7.

6/ مراجعة وتقييم الخطة

تعد الخطط المبدئية لإدارة المخاطر ليست كاملة فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة، يجب تحديث نتائج عملية تحليل المخاطر وكذلك خطط إدارتها بشكل دوري.

الشكل رقم (02): إدارة المخاطر الائتمانية

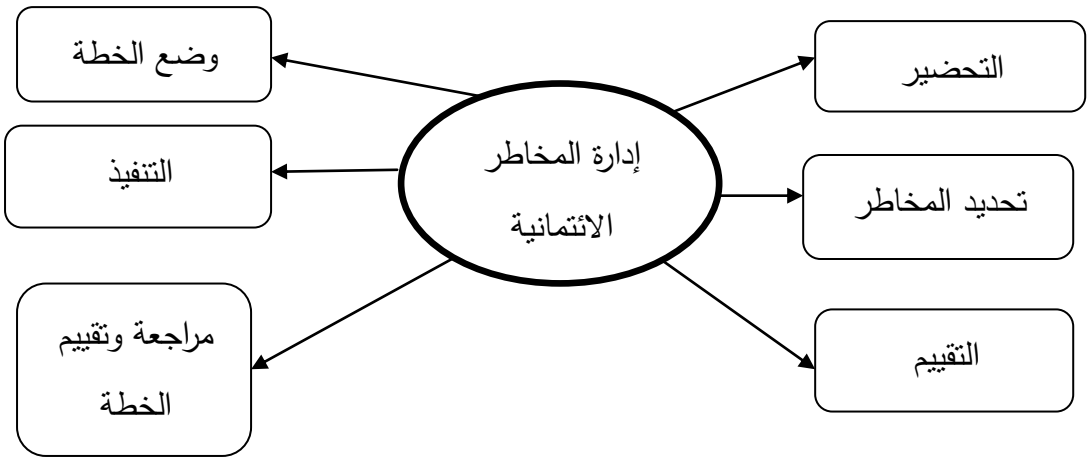

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع السابقة.

الفرع الثالث: كيفية مساهمة لجنة بازل في تقليل المخاطر الائتمانية

عرف النظام العالمي المصرفي انهيارات لبعض البنوك خلال الفترة من 1974 إلى 1980 م وظهور مخاطر مصرفية جديدة كمخاطر التسوية ومخاطر الإحلال وكذا عمق المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق، وهذا من أبرز أسباب نشأة بازل التي عملت منذ بدايتها على البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر والمساهمة في تقليلها.

ظهرت لجنة بازل الأولى سنة 1981 م والتي ركزت في محاورها على المخاطر الائتمانية حيث هدفت الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية كأساس بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول (تصنيف الدول حسب المخاطر إلى دول ذات مخاطر عالية ودول أقل مخاطر). فتوصلت لجنة بازل إلى صياغة معيار لقياس كفاية رأس المال الذي ينص على أن تصل نسبة رأس المال الأساسي إلى مجموع الأصول الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8 % .[1]

[1] ميساء محي الدين كلاب، دوافع تطبيق بازل 2 وتحدياتها أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير، إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007 م، ص: 30.

لتأتي بازل الثانية وأعادت النظر في كيفية تقييم مخاطر الائتمان وذلك باستعمال طرق متباينة من حيث درجة تطورها والتقنية المستخدمة فيها، ومدى تلاؤمها مع إمكانية المصارف وإضافة عدة طرق لقياس باقي المخاطر بحيث يتضمن هذا التعديل تقديم الحوافز للارتقاء بأساليب إدارة المخاطر، حيث اقترحت بازل الثانية أسلوبين لحساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الخاصة بالمخاطر الائتمانية وهما المدخل المعياري ومدخل التصنيف الداخلي، حيث يسمح للبنوك بالاختيار بينهما مع إضافة إطار للتوريق بالنسبة للبنوك التي تتعامل به.

1/ المدخل المعياري

يعتمد على تقسيم احتمالات تعرض عناصر الأصول وخارج الميزانية في مجموعة ثابتة من أوزان المخاطر إلا أن هذا الأسلوب يمتاز بأنه ذو حساسية أكبر نحو المخاطر وذلك لأنه يعتمد على التصنيفات الائتمانية المقدمة من طرف مؤسسات التصنيف الخارجية في تحديد الأوزان المستخدمة عند حساب الأصول المرجحة بالمخاطر وساعدت بازل البنوك وفق المدخل المعياري على استخدام عدة أساليب فنية لتخفيف المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها وهذه الأساليب تعتمد على نوع الضمانات المقدمة شريطة أن تكون موثقة مستنديا وملزمة قانونا[1].

2/ التصنيف الداخلي: وينقسم إلى:[2]

أ-التصنيف الداخلي الأساسي

يعتمد على أساس أن تقوم البنوك والمؤسسات بالالتزام بالمعايير الإشرافية الخاصة بها وتكون هذه البنوك والمؤسسات المالية مخولة بوضع تقديرات داخلية لعوامل المخاطر الائتمانية، ومن هنا يجب أن تكون لهذه البنوك سياسات ائتمانية بنفس المستوى الذي تبنى عليه السياسات الائتمانية والاستثمارية على المستوى العالمي.

ب-التصنيف الداخلي المتقدم

يختص بالبنوك والمؤسسات المالية التي لديها القدرة على الالتزام بالمعايير الإشرافية المتشددة بالإضافة إلى عناصر وأسس الأسلوب الأساسي والذي يعد الخطوة الأولى لقياس المخاطر هذا بالإضافة إلى وضع أساليب ومناهج للتخفيف من المخاطر الائتمانية وذلك باستخدام الضمانات والكفالات والمشتقات الائتمانية.

---

[1] أوصغير لويزة، دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا علوم في العلوم الاقتصادية جامعة المسيلة، 2018 م، ص: 92.

[2] منار حنينة، المعايير الدولية الرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2013/ 2014 م، ص: 48.

لتأتي اللجنة في بازل الثالثة بوضع معايير مخاطر الائتمان المتعلقة بالمشتقات المالية وعمليات إعادة شراء أذون الخزانة والأوراق المالية إذ استهدفت اللجنة تدعيم متطلبات رأس المال بنحو أكبر مما كان عليه في اتفاقية بازل الثانية من خلال فرض متطلبات رسملة إضافية للمخاطر وأيضا تغطية الخسائر التي تنتج عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلباتها في السوق كما ارتفع الوزن الترجيحي للمخاطر إلى % 10.5 مما يعني أن البنوك ملزمة بتدبير رأس مال إضافي للوفاء بمتطلباتها.[1]

[1] سعيدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل، أطروحة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة أم البواقي، السنة الجامعية: 2016/ 2017 م، ص: 60.

المبحث الثاني: البنوك الشاملة وأساليب مواجهة المخاطر الائتمانية

يواجه القطاع المالي العالمي في السنوات الأخيرة العديد من التحولات الجذرية في الصناعة المصرفية حيث دخلت مؤسسات غير مصرفية ميدان العمل المصرفي والمالي مما زاد من حدة المنافسة وأخذت المؤسسات المصرفية والمالية في تقديم حزمة شاملة ومتكاملة من الخدمات المالية والمصرفية، فزالت تلك الحدود الفاصلة بين وظائف البنوك التجارية والاستثمارية، ونشأ نوع جديد من البنوك يعرف بالبنوك الشاملة.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم البنوك الشاملة، ثم سنتطرق إلى مختلف الوظائف التي تؤديها بالإضافة إلى تقييمها، وأخيرا أساليب مواجهة المخاطر الائتمانية.

المطلب الأول: البنوك الشاملة مفهومها ووظائفها

يعتبر تبني البنوك الشاملة أحد جوانب التطوير في المجال المصرفي وخطوة هامة من خطوات الإصلاح المصرفي وهذا بفعل التغيرات التي تشهدها البيئة المصرفية المحلية، من هنا سوف نتطرق إلى تعريف البنوك الشاملة.

الفرع الأول: تعريف البنوك الشاملة

تعرف البنوك الشاملة على أنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها وفتح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمستجدة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث أنها تجمع مابين الوظائف التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال.[1]

كما تعرف البنوك الشاملة بأنها البنوك التي تقوم بتقديم كل الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية بما فيها القيام بدور المنظم، وتجمع في ذلك بين وظائف البنوك التجارية وبنوك الاستثمار إضافة إلى نشاط التأمين وتأسيس الشركات أو المشروعات، ولا تقوم هذه البنوك على أساس التخصص القطاعي أو الوظيفي بل تساهم في تحقيق التطور الشامل والمتوازن للاقتصاد.[2]

---

[1] بوحلوس لبنى، البنوك الشاملة ودورها في تحفيز الاستثمار، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة ورقلة السنة الجامعية: 2015/ 2016 م، ص: 4.

[2] دربوش أحلام، دور البنوك الشاملة في تحديث الجهاز المصرفي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية و بنوك جامعة ميلة، السنة الجامعية: 2013/2012 م، ص ص : 13-14.

كما يمكن تعريف البنك الشامل على انه المصرف الذي يحصل على مصادر تمويله من كل القطاعات ويمنح الائتمان لكل القطاعات، فالودائع تنساب إليه من كل القطاعات إلى جانب اقتراضه من الغير مباشرة أو من خلال السندات التي يصدرها لمن يتقدم لشرائها أما من ناحية توظيف أمواله فإن المصرف الشامل بعد الوفاء بمتطلبات الاحتياجات الأولية (القانونية، النظامية والاختيارية)، فإنه يقدم القروض إلى المنشأة في كافة القطاعات (الزراعية، الصناعية، العقارات، التجارية، المقاولاتية)، وذلك بالإضافة إلى منح القروض الشخصية والاستهلاكية للأفراد والعائلات...، وكذلك فإنه في مجال الاستثمار يقوم المصرف الشامل بدراسة المشروعات الجديدة، وشراء الأسهم فيها إلى جانب المساهمات في الشركات الأخرى وشراء مديونية الدولة... كما يلعب المصرف الشامل دورا مهما في السوق المالية وفي تمويل عمليات السوق، بالإضافة إلى عمليات الصيرفة الاستثمارية.[1]

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن البنوك الشاملة هي كيانات مصرفية تعتمد على إستراتجية التنويع كأساس لعملها، فهي البنوك التي تحصل على مواردها المالية من كافة القطاعات والفروع الاقتصادية من داخل السوق المحلية وخارجها كما أنها تقدم الائتمان والخدمات المصرفية الأخرى لكافة القطاعات أيضا بالإضافة إلى أنها تقدم توليفة واسعة من الخدمات المصرفية التقليدية والحديثة بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: خصائص البنوك الشاملة

تتميز البنوك الشاملة بخصائص من أهمها نذكر ما يلي:[2]

1/ أداء مجموعة متكاملة من الخدمات: حيث تقوم البنوك الشاملة بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية والمستحدثة التي يطلبها العميل بما يشبع رغباته في كل الأوقات وفي مختلف الأماكن.

2/ التنويع في مصادر التمويل والاستثمار: حيث تلجأ البنوك الشاملة إلى التنويع في مصادر تمويلها عن طريق اللجوء إلى مصادر غير تقليدية بالإضافة إلى تنويع الأنشطة التي تتعامل فيها وتنويع المخاطر التي تتعرض لها، حيث تتصدى لتلك المخاطر بشكل محسوب وتنتهز الفرص الاستثمارية لتأكيد قدرتها وفعاليتها وربحيتها وتعزيز مجالات تفوقها وامتيازها.

3/ إن البنوك الشاملة بنوك تتعامل في كافة الأدوات المالية ومشتقاتها وتستنبط الجديد منها الأكثر مناسبة وتوافقا مع احتياجات العملاء.

---

[1] عبد العزيز خنفوسي إبراهيم، العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي– عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، السنة الجامعية: 2013/ 2014 م ص: 17.

[2] زقرير عادل، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، السنة الجامعية: 2008–2009 م، ص ص: 43–44.

4/ إدارة ذكية للموارد تتفوق على الإدارة التقليدية للسيولة، لتشمل تخطيط وتنظيم وتوجيه وتحفيز ومتابعة للتدفقات النقدية بأشكالها وأنواعها وتوقيتاتها ومصادرها المتعددة مع تفعيل استثماري ماهر لإدارة الموجودات والهوامش والفوارق.

5/ تحقيق عوائد متنامية من العملات والأتعاب والرسوم التي تعتمد عليها بشكل أساسي بجانب هوامش أسعار الفائدة التي يقل الاعتماد عليها كمصدر رئيسي في الربحية وبالتالي توسع مجالات الربح وفرص رسملة الأرباح وتدعيم المركز المالي لها بما يحقق النمو المستمر المرتكز على أداء متميز فعال قائم على الجودة الشاملة.

بالإضافة إلى مجموعة من الخصائص المتمثلة فيما يلي:[1]

6/ اتخاذها شكل الشركات القابضة المصرفية، حيث تقوم الشركة القابضة بإدارة بنك أو عدة بنوك أو تجميع قانوني لعدد من البنوك بغية العمل في أكثر من مجال.

7/ انتقال البنوك الشاملة من مصرف محلي إلى مصرف متعدد الجنسيات، حيث أصبحت تعمل بصيغة دولية بعد أن كان البنك في وقت مضى مصرفا محليا.

8/ انتقال البنوك الشاملة من بنك ذي مكتب واحد إلى بنوك ذات فروع متعددة، من خلال توزع البنوك في المناطق الجغرافية المختلفة حيث يؤدي البنك ذي المكتب الواحد خدماته للجمهور على أساس مكتب واحد في منطقة جغرافية واحدة بينما يؤدي البنك ذي الفروع المتعددة خدمات للجمهور على أساس عدة فروع تمثل كيانا واحدا تنتمي لمركز رئيسي له صفة الهيمنة، ويكون الفرع ذي الفروع غالبا في شكل شركات مهمة ذات طابع لا مركزي في التسيير لا يرجع للمركز الرئيسي إلا في مسائل عامة.

9/ الاستفادة من خبرات وتجارب البنوك التجارية المتخصصة قطاعيا في إطار البنك الشامل.[2]

وبهذه الخصائص أصبحت البنوك الشاملة عبارة عن كيانات مصرفية ديناميكية تسعى إلى تنويع استخداماتها بما يحقق رضا عملائها بالإضافة إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة باتخاذ جملة من الاستراتيجيات الهادفة إلى تعظيم العائد خفض المخاطر من خلال تقليل هدر الموارد المالية المتاحة وتحقيق أفضل الاستخدامات لها.

---

[1] بوحلوس لبنى، المرجع السابق، ص: 6.

[2] دبوش أحلام، مرجع سابق، ص: 14.

الشكل رقم (03): خصائص البنوك الشاملة

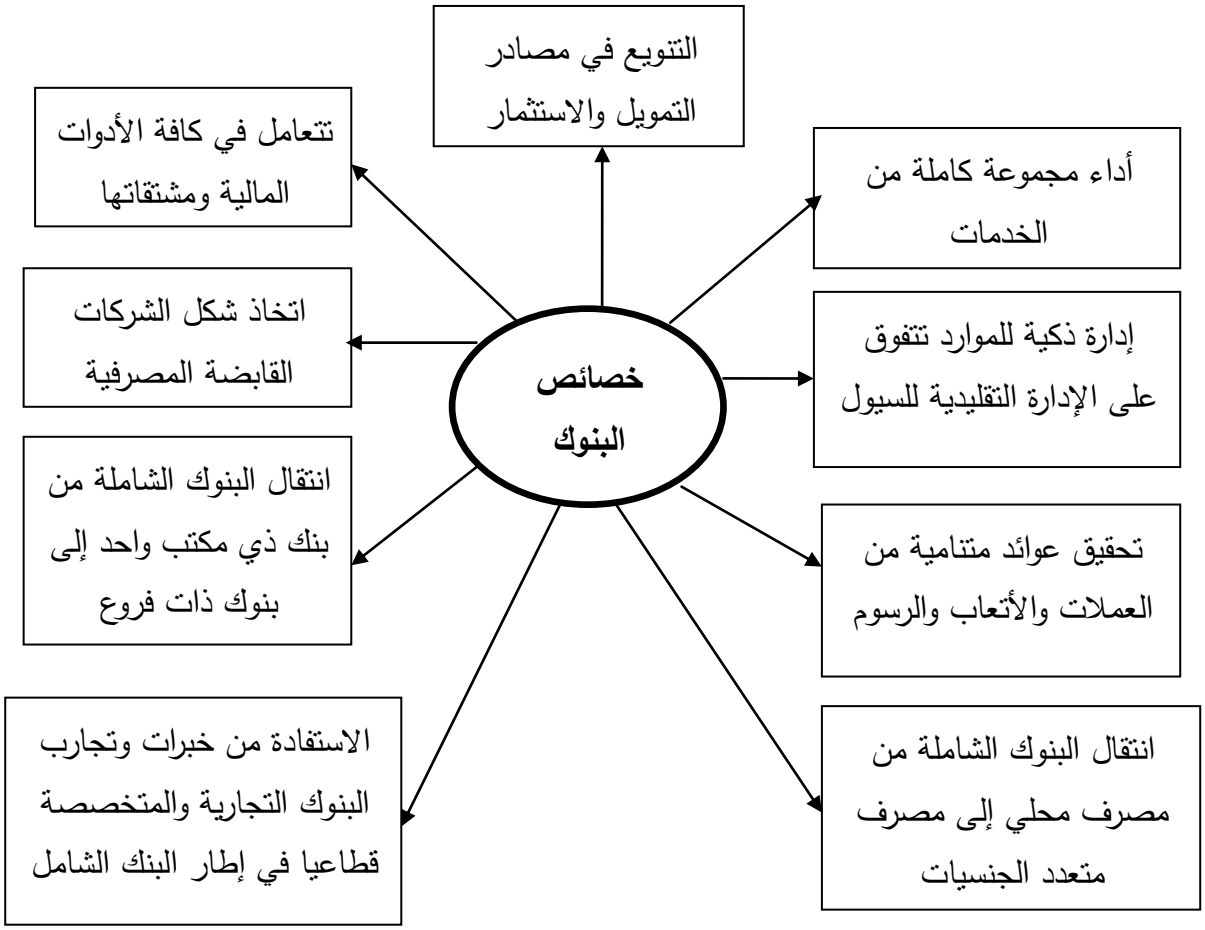

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع السابقة.

الفرع الثالث: وظائف البنوك الشاملة

ترجع أهمية البنوك الشاملة إلى الوظائف التي تقوم بها سواء كانت وظائف تقليدية تقدمها البنوك التجارية، وبنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة أو أنشطة أخرى متنوعة وواسعة التشكيلة والتي يتوقف عليها إسهامها في تحقيق ودفع عملية التحول التنموي والتطوير الاقتصادي، على هذا الأساس تستند الصيرفة الشاملة على فلسفة التنويع التي جاء بها harry max markouitz والتي تقوم على تنويع البنوك لأنشطتها وكذا مواردها بهدف استقرار حركة الودائع وتخفيض مخاطر الاستثمار لذلك يمكن توضيح الإطار العام للإستراتيجية التنويع في البنوك الشاملة على النحو التالي:

1/ تنويع مصادر التمويل: تقوم البنوك الشاملة بالعديد من الأنشطة في التمويل لعل من أهمها نذكر:[1]

[1] عبد المطلب، عبد الحميد، " البنوك الشاملة، عملياتها، إدارتها "، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000 م، ص: 21.

أ-**الوظائف المصرفية التقليدية:** وتتضمن صورا عديدة للخدمة المصرفية أهماه:

- ✓ تسيير الحسابات الجارية بالعملة الوطنية والأجنبية.
- ✓ منح التسهيلات الائتمانية، وتمويل التجارة الخارجية.

ب-**الوظائف المصرفية غير التقليدية:** يمكن حصرها في المجالات التالية:

- ✓ إصدار شهادات الإيداع القابلة للتداول والتي يمكن لحاملها شراءها وبيعها في أسواق النقد دون الرجوع للبنك الذي أصدرها.
- ✓ الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي في شكل إصدار سندات في أسواق رأس المال أو باقتراض من شركات التأمين والمؤسسات المالية.
- ✓ اتخاذ البنوك الشاملة شكل الشركات القابضة المصرفية HOLDING تضم إليها شركات صناعية وتجارية ومالية بغية تنويع مصادر التمويل وزيادة الموارد المالية.
- ✓ التوريق Securitzation وسمى أيضا بتسنيد ويقصد به تحويل الأصول غير السائلة (القروض) إلى أوراق مالية قابلة للتداول في صورة أسهم أو سندات، ما يعطي للدائن فرصة ترويج قروض بعد تحويلها إلى أوراق مالية في البورصات المالية وبالتالي تنشيط سوق المال ومثال على ذلك قروض الإسكان، ومن مزايا التوريق خفض تكلفة الاقتراض قياسا بطرق التمويل التقليدية وبالتالي التحول من صيغ الإقراض التقليدية إلى صيغ وأدوات جديدة في الأوراق المالية.

2/ التنويع في مجال الاستثمار: وذلك من خلال عدة جوانب تتمثل أهمها فيما يلي:[1]

- ✓ تنويع محفظة الأوراق المالية أين تضم تواريخ استحقاق مختلفة، وشركات ذات أنشطة متنوعة تكون درجة ارتباطها ضعيفة بما يضمن درجة مخاطر منخفضة.
- ✓ تنويع القروض الممنوحة من قروض قصيرة الأجل، ومتوسطة، وطويلة الأجل وتنويع تواريخ استحقاقها، والشركات التي تمنح لها القروض.
- ✓ الدخول في مجالات استثمارية جديدة من خلال:

- **الإسناد:** ويعني شراء الأسهم المصدرة حديثا من الشركة المصدرة لها بغرض ترويجها وبيعها للآخرين مع تحمل الأعباء المحتملة نتيجة لانخفاض السعر خلال مدة حيازتها لها وقبل الانتهاء من تسويقها وفي المقابل يحصل البنك على كافة العمولات والمصروفات الأخرى عند سداده قيمة السهم للشركات المصدرة.

[1] طارق عبد العال حمادة، " التطوران العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك "، الدار الجامعية، مصر، 1999 م ص:57.

- **التسويق:** ويتضمن قيام البنك بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركة المصدرة مستخدما في ذلك إمكانياته من خبراء ووحدات متخصصة واتصالات واسعة مع الوسطاء الماليين الآخرين.
- **تقديم الاستشارات:** حول الإصدارات الجيدة المتعلقة بنوعية، وتشكيل الأوراق المالية المرغوبة مع عقد المنازعات بتكاليف الأوراق المالية ومردودها ومخاطرها في ضوء الواقع والظروف التي تعيشها الشركات التي قامت بإصدار تلك الأوراق.

3/ التنويع بدخول مجالات غير مصرفية: تقوم إستراتيجية التنويع في هذا الصدد على القيام بالأنشطة التالية:[1]

أ-القيام بنشاط التأجير التمويلي leasing :

من خلال المشاركة في تأسيس شركات التأجير التمويلي، وإعداد الدراسات اللازمة للتمويل التأجيري وكذلك القيام بدور المستشار المالي والاقتصادي لأي من الأطراف المشاركة، فضلا عن القيام بعمليات التأجير التمويلي.

ب-الاتجار بالعملة:

ويتم ذلك من خلال الاتجار بالعملة في السوق الحاضرة لإتمام صفقات تجارية دولية لصالح المؤسسات بهدف تحقيق عوائد.

ج-إصدار الأوراق المالية من أسهم وسندات:

ويتم ذلك من خلال إصدار الأوراق المالية من أسهم وسندات نيابة عن مؤسسات الأعمال الأخرى وذلك مقابل عمولة.

د-دعم النشاط المالي للعملاء:

من خلال تقديم الاستمارات المالية والأعمال التي من شأنها تسهيل أعمال العملاء الخاصة باستثمار أموالهم في السوق والحفاظ على توازنهم المالي كذلك نجد:

- **إنشاء صناديق الاستثمار:** حيث تقوم البنوك الشاملة بتكوين صناديق الاستثمار وإدارة ودائع العملاء مقابل أتعاب محددة تحصل عليها، أما الأرباح والخسائر فهي من نصيب العملاء وحدهم.
- **تأسيس شركات رأس مال المخاطر:** تعد شركات رأس المال المخاطر من قنوات التمويل الهامة لما تؤدي من دور حيوي في تقديم الدعم المالي والفني اللازمين للمشروعات الواعدة التي تعمل في مجالات استثمارية عالية المخاطر، في مقابل تحقيق أرباح رأسمالية ذات معدل مرتفع في الأجلين المتوسط

[1] مولاتي عبد الباسط، دور الصيرفة الشاملة في تنشيط بورصة الجزائر، دراسة تحليلية واستشرافية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة مالية وبنوك، جامعة الوادي، السنة الجامعية: 2014/ 2015 م، ص ص: 23-24.

والطويل حيث تلعب البنوك الشاملة دورا نشطا في هذا المجال باعتبارها الأقدر على متابعة هذا النمط من خلال شبكة فروعها الواسعة.

- **القيام بعمليات خصم الديون Factoring:** وتعتبر من أهم أعمال الوساطة المالية التي تنصب على تقييم الجدارة الائتمانية للمستورد، حيث يقوم البنك الشامل بشراء الأسهم المدينة من كمبيالات، سندات فواتير...الخ من المنشآت الصناعية والتجارية والتي تتراوح مدتها ما بين 30 يوم و120 يوم، وذلك بهدف توفير السيولة النقدية لهذه المنشآت دون الحاجة لانتظار تواريخ استحقاقها، على أن تقوم المؤسسة المقدمة لهذه الخدمة بتحصيلها في تاريخ الاستحقاق.
- **تنشيط سوق المال وبرامج الخصخصة:** يقوم البنك الشامل بالمساهمة في إنشاء الشركات التي تعمل في مجال الأوراق المالية ودعمها وتطويرها، وإدارة محافظ الأوراق المالية لصالح عملائها كما يقوم أيضا بتقييم الشركات المطروحة للبيع والخصخصة.

4/ تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة:

تسعى البنوك الشاملة إلى ابتكار خدمات مصرفية جديدة تساهم في تحقيق ميزة تنافسية لها، ويشير الابتكار المصرفي في مفهومه على انه ترجمة الأفكار الجديدة إلى ممارسات عملية تطبيقية، ويتحقق التفوق الابتكاري لبنك مادون الآخر وفق نمط الإدارة المصرفية التي تشجع الابتكار أو تتجنبه، تقديم الخدمات المصرفية التي تسهل التجارة الخارجية مثل خطابات ضمان والاعتمادات المستندية ومن الاتجاهات الحديثة للخدمات المبتكرة التي تأخذ بها البنوك نذكر:

أ-صيرفة التجزئة retial bankingM:

وتشمل العديد من العديد من الخدمات التمويلية التي تشهد توسعا ملموسا من قبل العديد من البنوك ومن أهم هذه الخدمات مايلي:[1]

- **البطاقة الالكترونية:** وتمثل حافظة نقدية الكترونية مخزنة في الهارديسك لجهاز الكومبيوتر تسمح بالتسديد الفوري كوسيلة دفع مقبولة، ومن أشكال النقود الالكترونية نجد بطاقة الدفع الائتمانية، بطاقة الصرف الشهري.
- **تقديم القروض الشخصية:** شهدت السوق المصرفية توسعا كبيرا في مجال القروض الاستهلاكية التي تخدم فئات كثيرة من الأفراد العاملين بالقطاع العمومي أو الخاص، وتعمل البنوك الشاملة على توفير التمويل اللازم للأغراض الاستهلاكية كشراء السيارات أو الأثاث ...إلخ وذلك مقابل شروط ميسرة وبسيطة.

[1] مولاتي عبد الباسط، المرجع السابق، ص ص: 24- 25.

- **التمويل بالرهن العقاري:** يعد هذا النوع من الإقراض من أهم خدمات التجزئة المصرفية التي توسعت البنوك الشاملة في تقديمها للأفراد بعد أن كان مقتصرا على البنوك المتخصصة أو في نطاق ضيق ومن جانب البنوك التجارية التي تقدمه للشركات العقارية، وتوسعها في هذا النشاط سيزيد من إمكانية تنشيط سوق العقارات ويحقق الرواج المطلوب والدعم الكافي للفئات الخاصة من الأفراد ذوي الدخل المحدود وهو ما من شأنه أن يوفر التمويل اللازم للبنوك.
- **نشاط التأمين:** يعد التأمين من الأنشطة غير المصرفية المبتكرة التي تنشط بها البنوك الشاملة من خلال شكل تنظيمي لشركة شقيقة تضمنها شركة قابضة، حيث تقوم بتقديم خدمات تأمينية على الممتلكات وعلى الأشخاص كتأمين على العملاء الذين يحصلون على قرض ائتماني في مقابل التزام شركة التأمين بسداد أقساط القروض في حالة وفاة المقرض وذلك مقابل حصول البنك على عمولة من شركة التأمين الشقيقة نظير هذه الأنشطة.

مما سبق ذكره فإن البنوك الشاملة تقدم تشكيلة متكاملة من الخدمات المصرفية من خلال أداء تلك الخدمات بنفسها أو من خلال الشركة القابضة المصرفية والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): وظائف البنك الشامل

1/ الودائع:	2/ الائتمان:	3/ الاكتئاب في الأوراق المالية:
✓ ودائع جارية. ✓ ودائع لأجل. ✓ ودائع لإخطار. ودائع توفير.	✓ الائتمان الاستهلاكي. ✓ ائتمان المؤسسات. ✓ ائتمان للبنوك المحلية وبالخارج.	✓ أدوات الخزينة. ✓ سندات الدولة. ✓ سندات الشركات.
4/ التداول:	**5/ السمسرة:**	**6/خدمات الاستشارة:**
✓ السوق المالية ✓ النقد الأجنبي. ✓ المشتاقات المالية.	✓ السمسرة في سوق المال. ✓ السمسرة في العملات. ✓ السمسرة في الذهب. ✓ السمسرة في الأراضي والعقارات.	✓ استشارة إدارة السيولة. ✓ استشارة الإدارة المالية. ✓ التخطيط المالي. ✓ استشارة الاستثمار العقاري. ✓ استشارة التجارة الخارجية. ✓ الاستشارات القانونية. ✓ الاستشارات الضريبية. ✓ بحوث التسويق.
7/ بيع الأوراق البنكية:	**8- حركة الأموال:**	
✓ شهادات الإيداع.	✓ التمويل المحلي.	**10/ خدمات الضمان:**
✓ الأسهم والسندات.	التمويل الدولي	✓ خطابات الضمان. ✓ الاعتمادات المستندية. ✓ التحصيلات المستندية. ✓ خدمات القبول. ✓ ترويج المشروعات الجديدة.

11/ خدمات المستهلك:	12/ خدمات التأمين:	13/ تمويل شراء الأموال:
✓ بطاقة الائتمان.	✓ تأمين الصادرات.	✓ تمويل شراء الأصول.
✓ الشيكات السياحية.	✓ تأمين المخاطر.	✓ تأجير التمويل.
✓ إدارة أصول الأفراد.	✓ تأمين الأفراد والممتلكات.	✓ التمويل المشروعات.
✓ خزائن الأمان.		✓ المشاركة.
✓ صناديق الاستثمار.		✓ التمويل العقاري.
✓ نظم المعاشات.		✓ تمويل الدفع المالي.

Source : Roycsmth Ingo Walter. Globale Bonking. New York oxford université press pp 404- 406.

المطلب الثاني: مزايا وعيوب البنوك الشاملة وأساليب مواجهة المخاطر الائتمانية

تتسم البنوك الشاملة بعدة ايجابيات ومزايا ولكن في المقابل لا تخلو من بعض الجوانب السلبية لهذه الكيانات المصرفية.

الفرع الأول: مزايا وعيوب البنوك الشاملة: حيث تتصف البنوك الشاملة بمزايا وعيوب متعددة:

1/ المزايا: تتميز البنوك الشاملة بمزايا نذكر منها ما يلي:[1]

- ✓ العمل على أساس الحجم الكبير وبالتالي تحقيق الوفرات في التكاليف.
- ✓ التنويع القطاعي لمحفظة القروض والاستثمارات ما يمكن من التقليل من المخاطر الائتمانية ككل.
- ✓ ممارسة الأساليب الحديثة في إدارة الموجودات والمطلوبات.
- ✓ زيادة وتوسيع تشكيلة الخدمات المصرفية والمالية المقدمة للعملاء على اختلاف أنواعهم.
- ✓ إمكانية الدخول إلى الأسواق المالية لشراء الأسهم وبيعها في إطار السياسة الاستثمارية للبنك.
- ✓ تؤدي إلى توفير عناصر ومقومات ضرورية لعملية التنمية بدءا من دراسة الجدوى، التأسيس التمويل الإدارة، التسويق،... إلخ. والواقع أن هذه ايجابية لافتقار الدول النامية بالذات إلى وجود المنظم أو رجل الأعمال القادر على اتخاذ القرار المدروس وتحمل المخاطر.

[1] شارف عبد القادر، لعلا رمضاني، التحول نحو البنوك الشاملة في ظل العولمة المصرفية"حالة الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية جامعة الأغواط ، العدد الثامن، ديسمبر 2017 م، ص ص: 282- 283 .

- ✓ البنوك الشاملة تسهم في تعظيم استغلال ما يتوافر لدى الدولة من موارد حيث تقوم بتعبئتها وتخصيصها لأغراض تنموية على نحو يتسم بالكفاءة والرشادة، أي تعمل على تعبئة الفائض الاقتصادي وتحسين استغلاله .

بالإضافة إلى مجموعة من المزايا المتمثلة فيما يلي:[1]

- ✓ إحداث التطورات المطلوبة في العمل المصرفي لكي يستطيع أن يجابه الدخول في اتفاقيات تحرير الخدمات المالية والتي تتطلب تحديث المؤسسات المالية، مؤسسات متخصصة تتفق ومتطلبات العصر، ابتكار منتجات جديدة، توريق الديون، إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة.
- ✓ فتح أسواق خارجية واختراق أسواق التصدير الدولية بما يمكن العملاء من كسب الصفقات الدولية والفوز بعقود تصدير دائمة وممتدة.
- ✓ توفير جسور مالية والتي تربط بين البنك وجميع مراكز المال التقليدية والناشئة وزيادة التعامل بها والتكيف مع مستجداتها.
- ✓ تطوير وظائف البنوك التقليدية بما يسمح بتقديم خدمات لترويج الأسهم وإصدار السندات القابلة للخصم وخدمات التغطية والتأمين ضد المخاطر.

2/ العيوب: أما العيوب التي يمكن أن تنشأ عن البنوك الشاملة تتمثل في ما يلي:[2]

- ✓ قد يؤدي إلى خلق الاحتكار ومضاعفة قوة السوق بالنسبة لبعض المؤسسات المالية الشاملة وهذا على حساب المؤسسات والبنوك الصغيرة، احتمال تركيز السوق وممارسة الاحتكار من طرف هذه البنوك.
- ✓ انخفاض حوافز الإبداع والابتكار المالي نظرا لكثرة وتعدد الأنشطة.
- ✓ إخفاء الاداء الضعيف لبعض القطاعات والأنشطة نظرا لتغطيتها بقطاعات أخرى.
- ✓ صعوبة الإشراف والرقابة على أداء البنوك الشاملة بحيث هي أكثر تعقيدا.
- ✓ خلق مشاكل تتعلق بالمخاطرة والانكشاف من حيث تفضيل الربحية على السيولة خاصة في حالة توظيف الموارد المالية في المشاريع طويلة الأجل وما قد يحدث من طلبات مفاجئة للعملاء.

---

[1] مولاتي عبد الباسط، مرجع سابق ، ص: 28.

[2] مفتاح صالح، الطيب داودي، معارفي فريدة، الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائرية، مداخلة جامعة بسكرة، السنة الجامعية: 2007/ 2008 م، ص: 9.

الفرع الثاني: أساليب البنوك الشاملة في مواجهة المخاطر الائتمانية

إن التنبؤ بالمخاطر الائتمانية ووضع مقاييس ومؤشرات لتحديدها بدقة يساعد إدارة الائتمان على تحليلها ودراستها وتحمل نتائجها وبما أن المخاطر يصعب القضاء عليها فإن الحد والتخفيف منها من استراتيجيات الأداء ومن بين الوسائل والأساليب الهامة لإدارة المخاطر الائتمانية المستخدمة من طرف

البنوك الشاملة هي التنويع على مستوى القروض وعلى مستوى محفظة الاستثمار، سنتناول تنويع مخاطر الائتمان ونظرية MAX HARRY MARKOTING فيما يلي:[1]

1/ تنويع مخاطر الائتمان ونظرية ماركوتز: (MARKOTING MAX HARRY)

تعد فكرة تنويع المخاطر أهم وسيلة تأخذ بها إدارة الائتمان وتقوم فكرة التنويع على:

- ✓ تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء.
- ✓ تحليل المحفظة وفق آجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة ، متوسطة، طويلة).
- ✓ تحليل المحفظة وفق حجم العملاء (صغير، كبير).
- ✓ تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات (بإعداد المراكز المالية للبنك وفق عملية رئيسية معينة).

فالتنويع في معناه البسيط هو تطبيق للمثل القائل:" لا تضع كل ما تملكه من بيض في سلة واحدة " وعلى هذا التصور قامت نظرية هاري ماركوتر الذي قدم التصورات التالية:

- ✓ في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وسالب ببعضها البعض وكان عائد الاستثمار (أ) أكبر من عائد الاستثمار(ب) " أي أن معامل الارتباط = −1 " فالتنويع في هذه الحالة يترتب عليه القضاء على الخطر نهائيا، إلا أنه غير ممكن عمليا ".
- ✓ في حالة عدم ارتباط المشروعات الاستثمارية أي أن معامل الارتباط = 0" فالتنويع في هذه الحالة يؤدي إلى التخفيض من درجة المخاطر بشكل كبير".
- ✓ أما في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وموجب أي أن معامل الارتباط =+1" فالتنويع في هذه الحالة لا يترتب عليه أي تخفيض للخطر".

وبذلك انعكست نظرية التنويع على القرار الائتماني للبنك والذي يحدد على أساليب مدى الميل إلى المخاطر، ولأجل ضمان تحقيق العائد وتجنب المخاطر على إدارة الائتمان الأخذ بمنهج التنويع ونظرية

---

[1] مفتاح صالح، طيب داودي، معارفي فريدة، الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائرية، مداخلة جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2007/ 2008م ، ص ص: 15- 16.

المحفظة لماركوتر حيث يسمح ذلك بالتحوط ضد المخاطر المحتملة بتخفيضها أو الحد منها إلى ادنى مستوى ممكن وكلما كان التنويع كبيرا كلما قلت المخاطر.

2/ تنويع محفظة الاستثمار

إلى جانب تنويع مخاطر الائتمان تلجأ إدارة الائتمان إلى تنويع محفظتها الائتمانية وهو ما يعرف بأسلوب " التنويع البسيط " ويتمحور تصور ماركوتر في تنويع محفظة الاستثمار في ظل بعدين رئيسيين:

- ✓ الأول معدل العائد على الأصول.
- ✓ الثاني التغير المتوقع على هذا العائد استنادا إلى مقياس الانحراف المعياري للعائد.

ففي حالة تكوين محفظة استثمارية مكونة من أصلين أو أكثر لا وجود لعلاقة ارتباط تام بينهم وبواسطة مقياس الانحراف المعياري يتحدد مستوى مخاطر أقل نسبيا مما لو كانت علاقة الارتباط تامة أو كبيرة.

فنظرية التنويع تهدف إلى تكوين محفظة استثمارية كفؤ بمدلول العائد والمخاطرة ففي ظل اكبر مستوى عائد ممكن أن يقابله مستوى معين من المخاطر، فمخاطر استثمار معين تنخفض وتقل كلما زاد تنوع محفظة الاستثمار

في دراسة تطبيقية تناولت محفظة استثمارية متنوعة تم اختيارها عشوائيا وحصرها بين (10-15) استثمارا كانت النتائج تخفيض نسبة المخاطر إلى 85%.

بالإضافة إلى بعض الوسائل والأساليب الأخرى لمواجهة المخاطر بهدف التغلب عليها والتقليل من آثارها السلبية المتوقعة على نتائج القرار الائتماني بشأن منح تسهيلات ائتمانية معينة ويمكن تناول ذلك كما يلي[1]

- ✓ تنويع الخطر أو نقله إلى أطراف أخرى وذلك باقتسام المخاطر مع الغير، خاصة في التسهيلات كبيرة الحجم أو ذات المخاطر المرتفعة، حيث يتم دعوة أكثر من بنك للاشتراك في منح التسهيلات.
- ✓ سلامة التطبيق للضوابط الخاصة بمنح كل نوع من أنواع التسهيلات الائتمانية ومتابعة الائتمان الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عنه.
- ✓ تكوين العنصر البشري المتخصص في النشاط المصرفي والقادر على التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية والنقدية المحلية والدولية.

MARKOTING MAX HARRY، ولد في 24 أغسطس 1927 في شيكاكو بالولايات المتحدة الأمريكية التحق بجامعة شيكاكو حين أنهى درجة البكالوريس اختار الشعبة العليا قام بدراسة اقتصاد عدم التحديد حول الفائدة المتوقعة من طرف أستاذه فردمان مارشاك، وكومبانز، في عام 1989 منح جائزة فوميومان عن نظرية العمليات وفاز بجائزة نوبل مع ميلر وشارب في 1990 م.

[1] خضراوي نعيمة، المرجع السابق، ص:22.

- ✓ الاستفادة من خدمات الهيئات المتخصصة في تأمين وضمان عمليات الائتمان المصرفي.
- ✓ تعزيز نظم الرقابة والمتابعة داخل البنك، بهدف منع وقوع الأخطاء واكتشافها في الوقت المناسب ووضع الإجراءات الرقابية والعلاجية الملائمة.
- ✓ استخدام أساليب القياس المناسبة بهدف قياس المخاطر الائتمانية التي تصاحب القرارات الائتمانية بأنواعها المختلفة.
- ✓ العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية ومنحه القروض في حدود إمكانياته المالية.

بالإضافة إلى ما سبق فالبنك يأخذ الضمانات التي تلاءم كل حالة ائتمانية وبالنسبة للمخاطر الأخرى فالبنك يلجأ إلى أساليب التغطية والتوريق للحد من المخاطر.

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة والتعقيب عليها

حيث تم التطرق إلى دراسات سابقة من خلال ما يلي:

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

تتمثل الدراسات السابقة فيما يلي:

الفرع الأول: الدراسة الأولى

دراسة ميرفت أبو كمال " الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل II – دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين– وهي مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة فلسطين سنة 2007 م، تطرقت إلى إشكالية ما هو واقع استراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع الاستراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين، ووضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقا للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية وأهم النقاط التي شملتها هذه الدراسة أضواء على اتفاقية لجنة بازل الجديدة لمعايير كفاية رأس المال ونظم وعمليات إدارة مخاطر الائتمان وفق اتفاقية بازل الجديدة (بازل II) ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها كفاءة إدارة العملية الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين، إضافة إلى الالتزام بالضوابط والقواعد الإلزامية التي تضعها سلطة النقد للمصارف من أجل تخفيف حدة مخاطر الائتمان، حيث تفضل المصارف استخدام الأسلوب المعياري الموحد عند قياس مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازل II عند استخدامها لأسلوب التقييم الداخلي، إلا أنه ولعدم توفر المقومات اللازمة لتطبيق بازل II يصعب على المصارف قياس مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازل الأساليب المعاصرة، وخرجت بتوصيات من خلال تعزيز تطبيق الحوكمة الرشيدة في المصارف لأن الإدارة السليمة تعتبر أمرا هاما للبقاء ونجاح المؤسسات على المدى الطويل وزيادة الإفصاح والشفافية بالمعلومات المالية وغير المالية وخاصة عن المخاطر الحالية والمحتملة التي يواجهها المصرف بما يكفل تقوية أمان وسلامة القطاع المصرفي الفلسطيني أيضا عقد دورات تدريبية لموظفي المصارف.

الفرع الثاني: الدراسات الثانية

دراسة دربوش أحلام " دور البنوك الشاملة في تحديث الجهاز المصرفي " دراسة حالة الجهاز المصرفي المصري– وهي مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك المركز الجامعي ميلة سنة 2013 م. تحت إشكالية ما هو دور البنوك الشاملة في تطوير الجهاز المصرفي المصري، تهدف الدراسة إلى معرفة كيفية مساهمة البنوك الشاملة في تطوير الجهاز المصرفي، وإبراز الدور الذي تلعبه البنوك الشاملة في تعزيز أداء البنوك المصرية، أهم النقاط التي شملتها هذه الدراسة تمثلت في

آليات تحول البنوك التجارية نحو البنوك الشاملة، والبنوك الشاملة كاتجاه حديث لتطوير العمل المصرفي كذلك دور البنوك الشاملة في تحديث الجهاز المصرفي، توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن البنوك الشاملة أفرزت تعدد وتنوع الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك من حيث الإيداع والإقراض والاستثمار وأصبح على البنوك القيام بوظائف ومهام جديدة، واعتمادها على التكنولوجيا المتطورة إضافة إلى تشجيع الحكومة المصرية البنوك للتوجه نحو الصيرفة الشاملة من خلال القوانين والتشريعات، وتوصلت إلى أن معظم الدول العربية لم تطبق إستراتيجية البنوك الشاملة للضعف الذي تعانيه معظم اقتصاديات هذه الدول، مما انعكس ذلك على طبيعة ونوعية مؤسساتها المالية فضلا عن عدم وجود تصور واضح لمعطيات هذه الإستراتيجية وعرضت توصيات من خلال تطوير سوق أعمال التأجير التمويلي، وسلطة تتولى مسؤولية إعادة المعدات لشركة التأجير التمويلي في حالة تعثر العملاء أيضا توفير جو ملائم لدخول البنوك عالم التأمين من خلال المشاركة في تنمية الوعي التأميني في الدولة، وتنمية أسواق التأمين وكفايتها والاهتمام بالعنصر البشري من خلال التأهيل والتدريب المستمر.

الفرع الثالث: الدراسة الثالثة

دراسة ناجي أميمة " التنويع في المحفظة الائتمانية وربحية البنوك " مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي سنة 2013 م تحت إشكالية هل يساهم تنويع محفظة القروض في تحسين ربحية البنوك ؟ وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تنويع محفظة القروض وربحية البنوك ومعرفة مكونات المحفظة والسياسة التي تحكمها وأهم النقاط التي شملتها هذه الدراسة الائتمان والسياسة الائتمانية ومخاطر الائتمان كذلك المحفظة الائتمانية وتحليل عائد- مخاطره ومن أهم ما وصلت الدراسة إليه من نتائج أن نجاح المحفظة الائتمانية يتوقف على الأسلوب العلمي في إدارتها مع توافر كوادر فنية لاتخاذ قرارات منح الائتمان التي تعبر عن جودة المحفظة إضافة إلى أن المحفظة الائتمانية لها مفاهيم عديدة تنصب على سياسة التنويع بهدف تحقيق عوائد مقبولة في ظل مخاطر معقولة وتوصلت إلى أنه من المشاكل الأساسية التي تواجه البنك البحث عن الكيفية التي يتم من خلالها استخدام الأموال وتحقيق أهدافه في تحسين الربحية وتوفير السيولة وتقليل المخاطرة .

كما توصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات، من بينها إعطاء المحفظة الائتمانية أهمية كبرى لدى موظف المؤسسات المالية والمصرفية حيث أن الائتمان لا يقتصر على وظيفة المنح والحصول على الإيرادات بل امتدت أيضا لتشمل وظيفة التسيير والإدارة، حيث أن أهمية التنويع في المحفظة تنبع من حقيقة تحديد قدرة البنك على الإقراض وعدم الوقوع في المخاطر مع الحصول على اكبر عائد ممكن، أيضا يجب أن تهتم إدارة التسهيلات الائتمانية بدراسة مخاطر الائتمان بإجراء الدراسة التسويقية ودراسة المنافسة ومخاطر السوق والتقييم الفني لمنشأة العميل والتحليل المالي للائتمان.

المطلب الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أنها تطرقت إلى معالجة مشكلات ذات علاقة جزئية بموضوع هذه الدراسة، وهي تشكل أساس جيد لاستفادة من النتائج التي توصلت إليها.

الفرع الأول: التعقيب على الدراسة الأولى

هناك العديد من نقاط التشابه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة السابقة، حيث نجد أن هذه الدراسة تتشابه مع الدراسة السابقة من حيث المضمون حيث أن كلاهما يعمل وفق الطرق الحديثة لتقليل مخاطر الائتمان من خلال سياسة التنويع وإتباع مقررات بازل، أيضا كلاهما يعمل من منطلق تخفيف حدة المخاطرة وتحديث الجهاز المصرفي، بالإضافة الى التشابه في المنهج المتبع،وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة السابقة من حيث الزمن وطرق المعالجة وكيفية جمع البيانات،حيث ركزت دراستنا على سياسة تنويع منتجات البنوك التجارية بينما الدراسة السابقة ركزت على تطبيق لجنة بازل في التقليل من المخاطر الائتمانية،ومن بين نقاط الاختلاف كذلك أن هذه الدراسة ركزت على البنوك الشاملة بشكل خاص أما الدراسة السابقة شملت الجهاز المصرفي، كما أن هذه الدراسة تختلف في طبيعتها لكونها تتطرق إلى دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ولاية ميلة.

الفرع الثاني: التعقيب على الدراسة الثانية

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة من حيث المضمون من خلال الدور الكبير الذي تلعبه البنوك الشاملة في تخفيف حدة المخاطر وتحديث الجهاز المصرفي،كذلك يحدث الشبه في المنهج المتبع بينما تختلف هذه الدراسة مع الدراسة السابقة في الزمن بالإضافة إلى الإشكالية حيث عالجت دراستنا إشكالية كيف تقلل البنوك الشاملة من حدة المخاطر بينما الدراسة السابقة تعالج إشكالية محددة وغير شاملة، أيضا يقع الاختلاف في الجانب التطبيقي لكون الدراسة الحالية مطبقة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة.

الفرع الثالث: التعقيب على الدراسة الثالثة

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة من حيث المضمون حيث تم تسليط الضوء على إستراتيجية التنويع التي تتبعها البنوك كعمود أساسي لتقليل المخاطر الائتمانية وكذلك يقع الشبه في المنهج المتبع،بينما يكمن اختلاف مع الدراسة السابقة في الفترة الزمنية، كما أن هذه الدراسة تعالج إشكالية تنويع المنتجات التي تقدمها البنوك الشاملة من أجل تقليل المخاطر الائتمانية، بينما الدراسة السابقة تعالج إشكالية التنويع من أجل زيادة العائد بالإضافة إلى الاختلاف من حيث الطبيعة لكونها مطبقة في المجمع الجهوي للاستغلال ولاية ميلة.

خلاصة الفصل

خلص هذا الفصل إلى دراسة المخاطر الائتمانية التي تهدف البنوك من خلال إدارتها إلى تحقيق الحد الأقصى لعدم التعرض لها، وبالتالي تكون بحاجة إلى مراقبتها والعمل على تقليصها، ويتم ذلك من خلال إيجاد بيئة سليمة، كما تم التطرق إلى دراسة البنوك الشاملة التي تعتبر أحد أهم الاتجاهات الحديثة فهي ضرورة ملحة تتوافق مع التغيرات الاقتصادية، المصرفية، على البنوك إتباعها لمواكبة تلك التغيرات وتهدف هذه الفلسفة الجديدة في التعامل المصرفي إلى تنويع مصادر الحصول على الأموال ومجالات توظيفها وبالتالي تعتبر أسلوب من أساليب مواجهة المخاطر الائتمانية، والعمليات الحديثة التي تقوم بها هو ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي بتطبيقها على بنك دراسة الحالة.

الفصل الثاني:

مدى فعالية تطبيق الصيرفة الشاملة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية- المجمع الجهوي للاستغلال – ولاية ميلة وتقليلها من المخاطر الائتمانية

تمهيد

تكتسي الدراسة الميدانية أهمية وضرورة للوصول إلى الحقائق الموجودة في مجتمع الدراسة، فمن خلال هذا الفصل يمكن جمع البيانات والمعلومات وتحليلها بطريقه منهجية وعلمية وذلك لتدعيم أو إحداث إسقاط لما جاء في النظري على الواقع العلمي، والمتمثل في معرفة دور البنوك الشاملة في تقليل المخاطر الائتمانية، ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى عرض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – المجمع الجهوي للاستغلال – ولاية ميلة كنموذج لمعرفة أهمية البنك الشامل كخيار استراتيجي لتقليل المخاطر الائتمانية وقسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية:

- المبحث الأول: لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية – المجمع الجهوي للاستغلال– ولاية ميلة.
- المبحث الثاني: التمويلات التي يقدمها البنك في إطار البنك الشامل.
- المبحث الثالث: الخدمات التي يقدمها البنك في إطار البنك الشامل.

المبحث الأول: لمحة عامة عن بنك الفلاحة والتنمية ريفية

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى التأقلم مع التغيرات التي تشهدها الساحة البنكية الجزائرية نتيجة انفتاح هذا الأخير على الأسواق البنكية العالمية، ومن أجل تحقيق ذلك فإن مسؤولو بنك BADR بذلوا مجهودات كبيرة بغية مواجهة المنافسة التي فرضها اقتصاد السوق والحفاظ على مكانة البنك في السوق البنكية الجزائرية كبنك رائد في مجال العمل البنكي، سواء بالانتشار الجغرافي المميز عبر كافة التراب الوطني أو عن طريق توسيع وتنويع مجال تدخله.

ومن أجل الحصول على أكبر حصة في السوق البنكية وضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إستراتيجية شاملة لمواجهة التطورات التي يشهدها المحيط البنكي واستجابة لاحتياجات وتطلعات العملاء.

المطلب الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بإضافة إلى المكانة التي يحتلها هذا البنك في المحيط البنكي الجزائري كذلك أهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تتبناها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82- 106 المؤرخ في 13 مارس 1982[1]، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري، الصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف.

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000.000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيها، أما حاليا فيقدر رأس ماله بحوالي 33 مليار دينار جزائري موزع على 3300 سهم بقيمة اسمية قدرها 1000.000 دج لكل سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة.

[1] مرسوم رقم 82 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 16/ 03/ 1982.

وحتى يتسنى لهذا المصرف القيام بمهامه على أحسن وجه، لقد ورث من البنك الوطني الجزائري 18 مديرية جهوية و 140 وكالة، وفي يناير من سنة 1985 كان له 29 مديرية جهوية و 173 وكالة في السوق يتميز بالمنافسة القوية، أصبح يشق طريقة بحوالي 300 وكالة مؤطرة بحوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف[1]، وبهدف اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق البنكية الجزائرية قام بتنويع منتجاته وخدماته المتضمنة أبعاد الجودة الشاملة.

الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:[2]

- ✓ تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة بنكية شاملة.
- ✓ تحسين العلاقات مع العملاء.
- ✓ تحسين نوعية الخدمات.
- ✓ الحصول على أكبر حصة من السوق.
- ✓ تطوير العمل البنكي قصد تحقيق مردودية أكبر.

وبغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوءه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ :

- ✓ رفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة واحترام القوانين.
- ✓ توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات.
- ✓ التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة.

المطلب الثاني: مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المحيط البنكي الجزائري

يحتل بنك الفلاحة والتنمية الريفية موقعا متميزا ضمن الهيكل البنكي الجزائري، فهو يعتبر كأكبر بنك تجاري في البلد نظرا لما يشهده من تحولات هيكلية وعملية هامة منذ نشأته والتي يمكن إيجازها فيما يلي:[3]

---

[1] تقرير نشاط بنك بدر، 2002 م، ص: 02.

[2] وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – مجمع الجهوي للاستغلال ميلة –.

[3] وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – المجمع الجهوي للاستغلال ميلة –.

- ✓ يتمتع بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ نشأته في 1982 بكافة الصلاحيات والوظائف المتعارف عليها عالميا.
- ✓ يمتاز بكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية، حيث صنف من طرف مجلة قاموس البنوك (Bankers almanach) في سنة 2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية وهو بنك يحتل المركز 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف، كما صنف في سنة 2002 في المراتب العشرة الأوائل للبنوك الإفريقية.
- ✓ يعمل في كافة القطاعات الاقتصادية، كما يمول كافة المؤسسات على اختلاف نشاطها وطبيعتها القانونية.
- ✓ استعمال السويفت منذ 1991.
- ✓ استعمال الإعلام الآلي في جميع عمليات التجارة الخارجية.
- ✓ تمثل التجارة الخارجية 30% من حجم معاملاته.
- ✓ أول بنك جزائري يستعمل مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة.
- ✓ القيام بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي وعن بعد (Télétransmission).
- ✓ تعميم استعمال الإعلام الآلي على كل الشبكة بفضل برمجيات خاصة ملك للبنك مصمم من طرف مهندسي المؤسسة.

المطلب الثالث: المجمع الجهوي للاستغلال ميلة

في هذا المطلب سنحاول التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة المجمع الجهوي للاستغلال ميلة وكذا هيكله التنظيمي وفي الأخير سنحاول التطرق إلى المهام التي يقوم بها من خلال ما يلي: [1]

الفرع الأول: التعريف بالمجمع الجهوي الاستغلال ميلة

يعتبر مجمع بنك الفلاحة والتنمية الريفية مركز استغلال أنشأ سنة 2003، ويضم ويشرف على تسيير تسعة وكالات حاليا موزعة عبر تراب الولاية بعد أن كان تابعا لمجمع قسنطينة للاستغلال قبل سنة 2003، وهو يشكل وحدة ربط بين الوكالات المحلية للاستغلال من جهة والمديريات المركزية من جهة أخر ويمكن الدور الرئيسي للمجمع فيما يلي:

- ✓ يعتبر وسيط بين المديريات العامة للبنك BADR بالجزائر العاصمة والوكالات المحلية للاستغلال.

[1] وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – المجمع الجهوي للاستغلال ميلة –.

- ✓ يقدم الدعم التطبيقي واللوجستيكي للوكالات التي يشرف عليها.
- ✓ يقوم بعملية التنسيق بين مختلف الوكالات.
- ✓ الرقابة والمتابعة لضمان تطبيق القوانين والتعليمات التي تحكم العمل البنكي على مستوى الوكالة التابعة له.[1]

كما أن المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بميلة أصبح يشرف على 9 وكالات موزعة عبر دوائر الولاية كما يلي:

الجدول رقم 02: وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة

الرقم	الوكالة	رمزها
01	– وكالة ميلة.	834
02	– وكالة فرجيوة.	673
03	– وكالة شلغوم العيد.	833
04	–وكالة القرارم قوقة.	837
05	–وكالة واد العثمانية.	840
06	– وكالة التلاغمة.	841
07	– وكالة وادي النجاء.	842
08	– وكالة تاجنانت.	843
09	–وكالة الرواشد.	835

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بالاعتماد على الموقع الالكتروني: www.bdr-bank.dz، بتاريخ 2019/05/09، التوقيت 15: 11.

يعتبر هذا المجمع الجهوي للاستغلال كوسيط بين الإدارة العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر العاصمة وبين الوكالات التسعة المتواجدة في دوائر ولاية ميلة، باعتبار هذه الأخيرة (الوكالات) مركز للربح حيث يشكل المجمع الجهوي للاستغلال مع وكالاته وحدة استغلال.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة

الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة:

[1] وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية– المجمع الجهوي للاستغلال ميلة – .

الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة

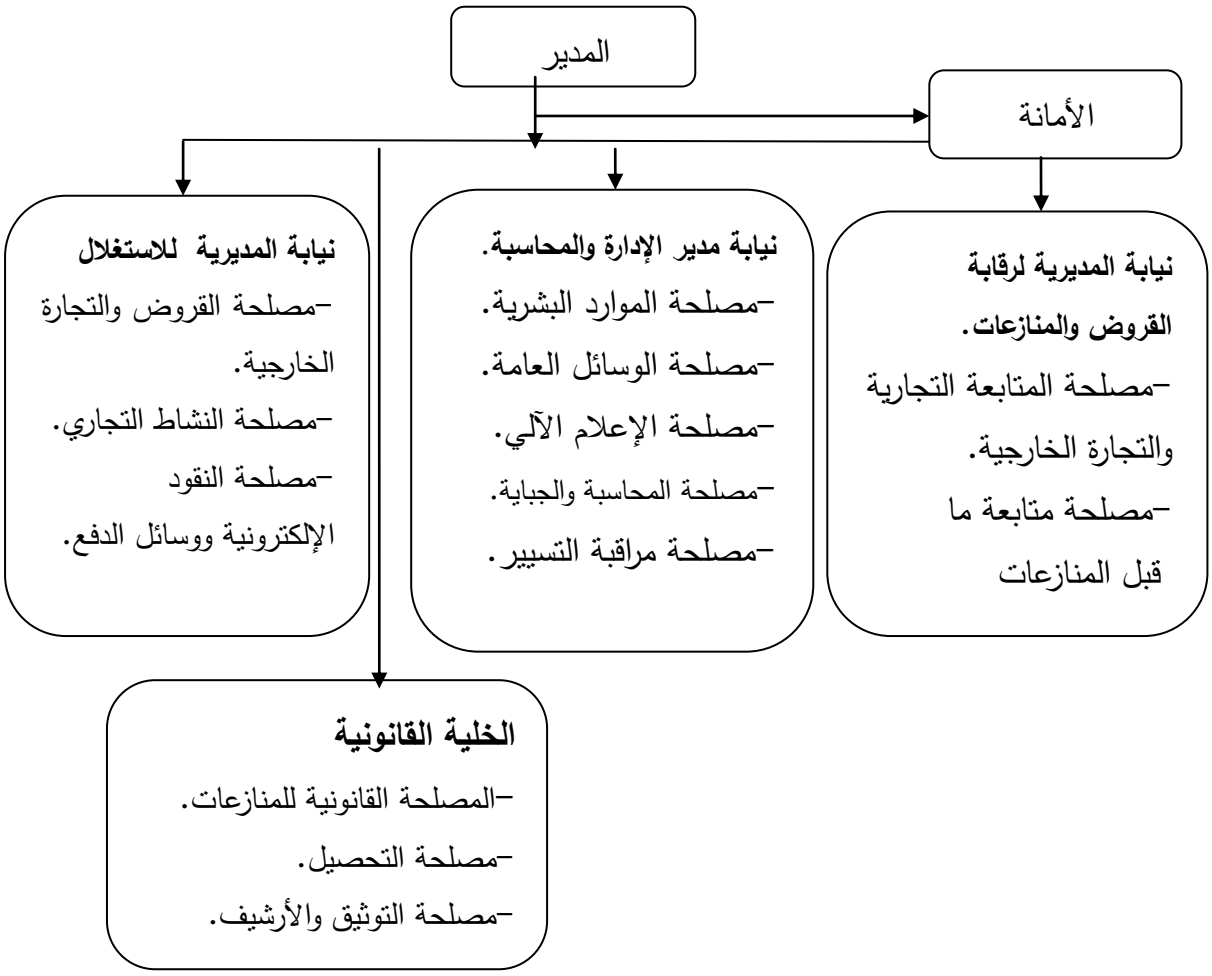

المصدر: إعداد الطالبة باعتماد على وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – المجمع الجهوي للاستغلال ميلة – .

الفرع الثالث: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة

يقوم ابنك بالمهام التالية: [1]

- ✓ فتح الحسابات بكل أنواعها للأشخاص العادية والمعنوية وأهم هذه لحسابات(الحسابات الجارية حسابات التوفير دون توفير، وحسابات الشيك وغيرها).
- ✓ النهوض بالقطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية والحرفية والقيام بمختلف العمليات المصرفية والاعتمادات المالية ومنح القروض.

[1] وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – المجمع الجهوي للاستغلال ميلة – .

- ✓ تنظيم جميع العمليات المصرفية في إطارها القانوني.
- ✓ العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع الزبائن.
- ✓ خصم وتحصيل الأوراق التجارية.
- ✓ قبول الودائع من الشركات والأشخاص (الآجلة والفورية) .
- ✓ يقوم بجميع عمليات الدفع ويتلقاها نقدا بواسطة الصكوك.
- ✓ إقراض الجماعات المحلية.
- ✓ يؤدي مختلف العمليات المصرفية كالقروض القصيرة الأجل والمتوسطة وكذلك قروض الخزينة العمومية والتسبيقات على السندات العمومية.
- ✓ تمويل العمليات الخارجية.
- ✓ يقوم بقبول العمليات كالاستيراد والتصدير.

المبحث الثاني: التمويلات التي يقدمها البنك في إطار البنك الشامل

تعددت وتنوعت التمويلات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار البنك الشامل والتي سنتناولها كما يلي:

المطلب الأول: التمويلات الموجهة للقطاع الفلاحي

ستعرف على أهم التمويلات المقدمة للقطاع الفلاحي كالآتي:

الفرع الأول: قرض الرفيقRFIG : ويتضمن النقاط التالية: [1]

1/ تعريف قرض الرفيق: دخل حيز التنفيذ سنة 2008، هو قرض استغلالي موسمي، مدعم كليا من طرف الدولة (معدل الفائدة يساوي 0 %) موجه لتمويل الفلاحين والمربيين الذي ينشطون بشكل فردي أو في شكل تعاونيات أو تجمعات اقتصادية.

2/ المستفيدون من القرض: يوجه قرض الرفيق لتمويل:

- ✓ الفلاحون والمربون بشكل فردي.
- ✓ الفلاحون والمربون في شكل تعاونيات، جمعيات، فيدراليات.
- ✓ وحدات الخدمات الفلاحية.
- ✓ مخزنو المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

3/ مجالات التمويل بقرض الرفيق

- ✓ اقتناء المدخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية (البذور، الشجيرات، المبيدات ... إلخ).
- ✓ اقتناء أغذية الأغنام بكل أصنافها وأدوية الحيوانات.
- ✓ شراء المنتجات الفلاحية بغرض التخزين في إطار جهاز ضبط المنتجات الفلاحية.
- ✓ تربية الحيوانات (الصيصان، الدجاج، ... إلخ) والتسمين.

[1] وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – المجمع الجهوي للاستغلال ميلة – .

الجدول رقم 03: التمويلات المقدمة من طرف البنك في إطار قرض الرفيق إلى غاية 2019/03/31

الوكالات	القروض	الملفات
فرجيوة	282.000.000.00	243
شلغوم العيد	216.000.000.00	213
ميلة	193.000.000.00	137
رواشد	57.000.000.00	68
قرارم قوقة	153.000.000.00	148
واد العثمانية	281.000.000.00	263
تلاغمة	127.000.000.00	81
واد النجاء	222.000.000.00	257
تاجنانت	100.000.000.00	75
المجموع	1631.000.000.00	1485

المصدر: وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – المجمع الجهوي للاستغلال ميلة –

من خلال المعطيات في الجدول والمتعلقة بالتمويلات المقدمة من طرف – المجمع الجهوي للاستغلال – بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة، والمتعلق بقرض الرفيق للثلاثي الأول سنة 2019 تجدر الإشارة إلى أن المجمع عبر وكالاته التسع (09) المنتشرة عبر تراب الولاية قد تم تقديم ما قيمته 1631.000.000.00 دج كقروض بنكية في إطار قرض الرفيق، ويمكن ملاحظة تباين في نسبة التمويل من وكالة إلى اخرى حيث تتصدر وكالة فرجيوة المرتبة الأولى في تقديم القروض بنسبة 17,29 % من إجمال القروض الممنوحة من طرف المجمع، أما وكالة الرواشد ونظرا لحداثة نشأتها فقد مولت ما نسبته 3,49% من إجمال القروض الممنوحة وما نسبته 4,57 % من إجمالي الملفات الممولة من هذا النمط من القروض، أما بالنسبة للوكالة التي احتلت المرتبة الأولى في عدد الملفات الممولة هي وكالة وادي العثمانية بما نسبته 17,71 % من إجمالي الملفات الممولة والمقدرة بـ 1485 ملف، حيث مولت وكالة وادي العثمانية 263 ملف، والشكلين المواليين يترجمان نسبة مساهمة كل الوكالات في التمويل وكذا عدد الملفات.

شكل رقم (05): التمويلات المقدمة من طرف المجمع في إطار قرض الرفيق

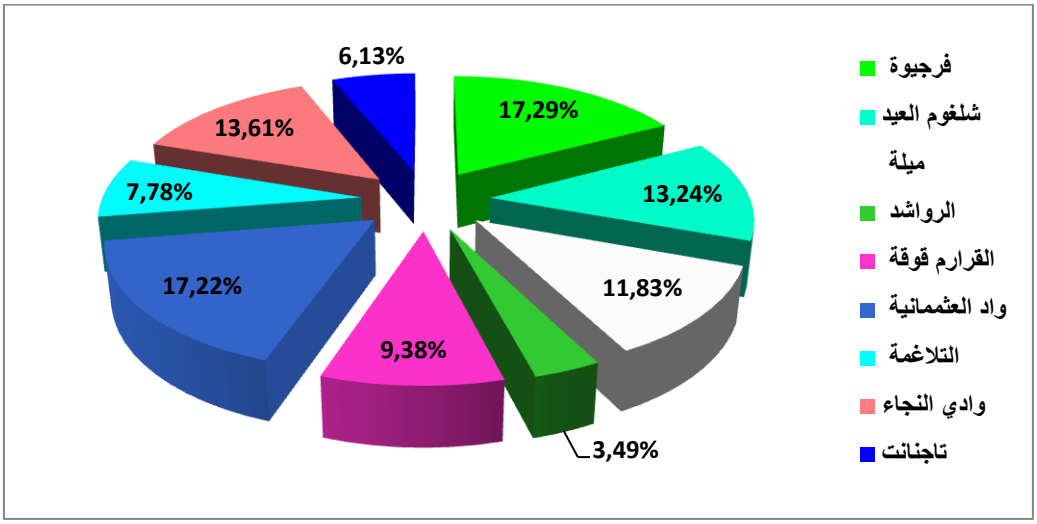

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (03).

شكل رقم (06): الملفات الممولة من طرف البنك في إطار قرض الرفيق

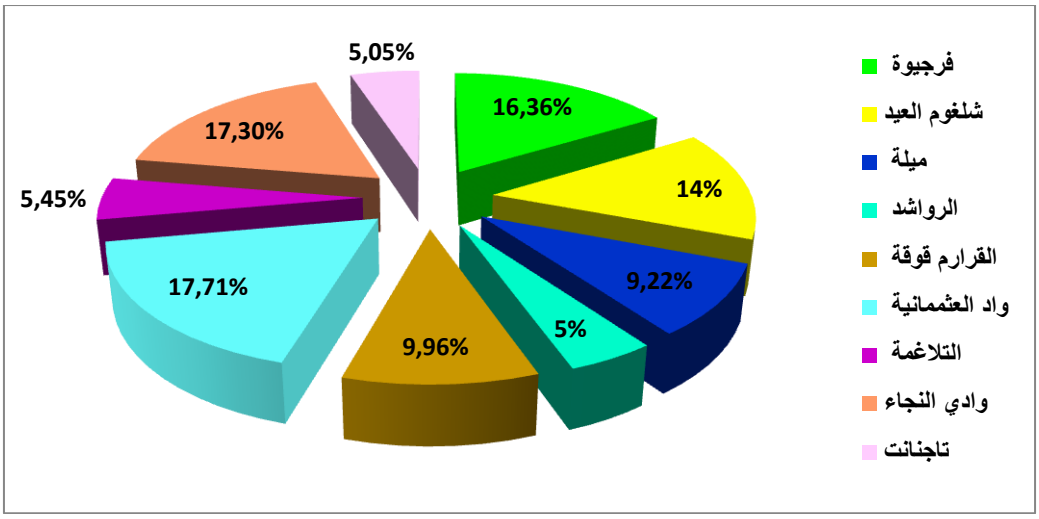

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (03).

الفرع الثاني: قرض التحدي ETTAHADI : ويتضمن النقاط التالية:[1]

1/ تعريف قرض التحدي: دخل حيز التنفيذ سنة 2011، هو قرض استثماري مدعم بشكل جزئي، يمنح في إطار إنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة ووحدات تربية الحيوانات، وكذا تمويل المستثمرات الفلاحية الموجودة فوق أراضي فلاحية غير مستغلة والتي تعود إلى الملكية الخاصة أو إلى أملاك الدولة.

2/ المستفيدين من قرض التحدي: يوجه إلى كل من:

- ✓ الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يملكون دفتر شروط مصادق عليه من طرف D.S.A (مديرية المصالح الفلاحية).
- ✓ الملاك الخواص للأراضي الفلاحية الغير مستغلة وكذا أصحاب عقود الامتياز للمستثمرات الفلاحية الجديدة التي ترجع ملكيتها للدولة.
- ✓ الفلاحون والمربون بشكل فردي أو في شكل تعاونيات، جمعيات، ... إلخ.
- ✓ المؤسسات الاقتصادية الخاصة أو العامة، التي تنشط في إطار الإنتاج الفلاحي، التثمين، التحويل أو توزيع المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية.
- ✓ المزارع النموذجية.
- ✓ الفلاحون في المستثمرات الفلاحية الجماعية E.A.C بشكل فردي والذين يملكون عقود امتياز فردية (مشاريع غرس الأشجار أو اقتناء معدات السقي والري).

3/ مجالات التمويل بقرض التحدي: وهي:

- ✓ أعمال إعداد وتهيئة وحماية الأرض.
- ✓ عمليات تطوير الري الفلاحي.
- ✓ اقتناء معدات الإنتاج.
- ✓ إنشاء المنشآت القاعدية، التخزين، التحويل، التعليب والتثمين.
- ✓ الإنتاج التقليدي.
- ✓ حماية وتنمية الثروة الحيوانية والنباتية.

[1] وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – المجمع الجهوي للاستغلال ميلة – .

4/ خواص القرض ومميزاته:

- **نوع القرض:** قرض تحدي متوسط الأجل، وقرض تحدي طويل الأجل.
- **مبلغ القرض:**(متوسط الأجل) CMT من 1000.000 دج ⟵ 100.000.000 (كحد أقصى).
- **مبلغ القرض:** (طويل الأجل) CLT من 1000.000 دج ⟵ 100.000.000 (كحد أقصى).
- **المدة** : CMT من 03 ⟵ 07 سنوات (1– 2 فترة سماح).
- **المدة** : CLT من 08 ⟵ 15 سنة (1– 5 فترة سماح).
- **المساهمة الشخصية:** مابين 10 % إلى 20 % كحد أدنى هو تكلفة المشروع.
- **سعر الفائدة المدعم:**

CMT
- 0 % خمس (05) سنوات الأولى.
- 1 % ستة (06) و (07).

CLT
- 10% خمس (05) سنوات الأولى.
- 1% ستة (06) و (07).
- 3 % سنة (08) و (08).
- غير مدعم سنة (10) فما فوق.

الجدول رقم(04) التمويلات المقدمة من طرف البنك
في إطار قرض التحدي بتاريخ 2018/11/31

الوكلات	مبلغ القرض	عدد الملفات
فرجيوة	20.000.000.00	1
شلغوم العيد	0	0
ميلة	132.000.000.00	3
الرواشد	0	0
القرارم قوقة	4.000.000.00	1
وادي العثمانية	106.000.000.00	2
التلاغمة	90.000.000.00	2
واد النجاء	56.000.000.00	1
تاجنانت	8.000.000.00	1
المجموع	**416.000.000.00**	**11**

المصدر: وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –المجمع الجهوي للاستغلال ميلة–.

من خلال المعطيات في أعلى الجدول الخاص بقرض التحدي للمجمع الجهوي للاستغلال، بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة نلاحظ بأن المجمع قد مول 11 ملف خلال هذه الفترة (من 2011 إلى 2018/12/31) أي ما قيمته 416000.000.00 دج وينحصر مجال التمويل بين 31,73 % كحد أقصى و 0 % كحد أدنى حيث ما يلاحظ أن كل من وكالتي شلغوم العيد والرواشد لم يقدما أي تمويل في هذا النوع من القروض في حين وكالة ميلة مولت 3 ملفات في هذا النوع من القروض بما قيمته 132000.000.00 دج أي ما نسبته 31,73 % من إجمالي القيمة الكلية للقرض، الشكلين المواليين يبينان كافة المعطيات المتعلقة بالوكالات التسع.

الشكل رقم (07): التمويلات المقدمة من طرف البنك في إطار قرض التحدي

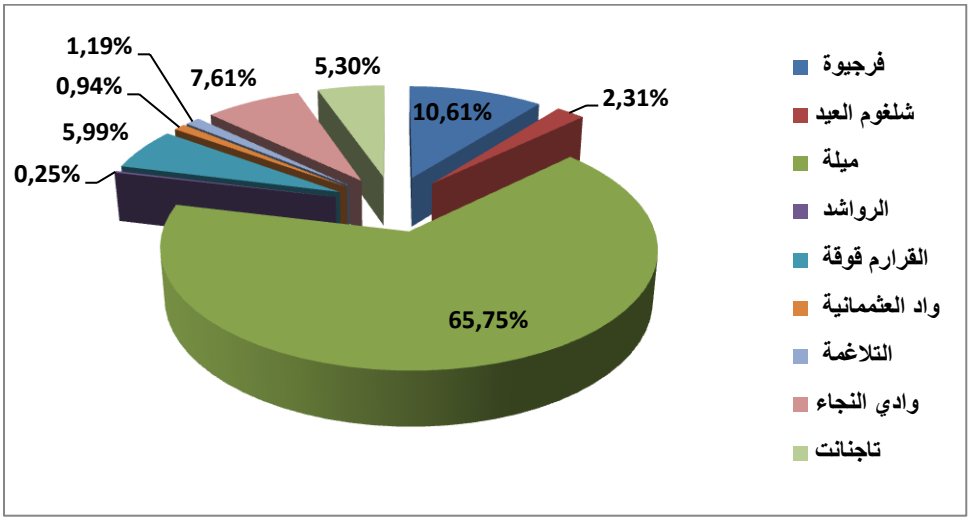

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (04).

الشكل رقم (08): الملفات الممولة من طرف البنك في إطار قرض التحدي

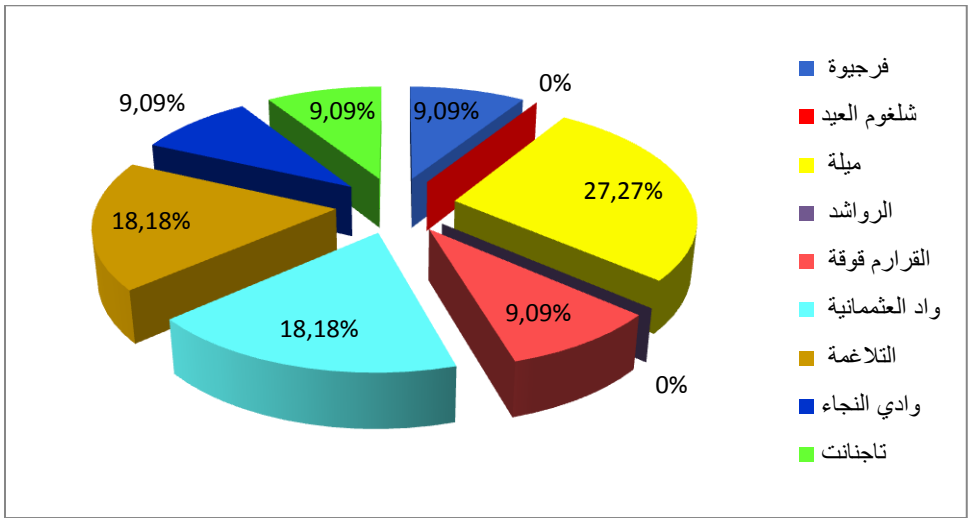

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم(04).

الفرع الثالث: القرض الإيجاري LEASING: ويتضمن النقاط التالية: [1]

1/ تعريف القرض الإيجاري: دخل حيز التنفيذ سنة 2008، هو قرض أو عملية مالية تجارية تربط البنك بعلاقة إيجار مع المتعاملين الاقتصاديين من أجل خلق وإنشاء مشاريع استثمارية، حيث يسمح عقد الإيجار هذا بالنقل إلى المستأجر جميع الحقوق، الالتزامات، الامتيازات، والمخاطر المتعلقة بموضوع العقد.

2/ المستفيدون من القرض: المتعاملون الاقتصاديون الذين يرغبون في استثمار مربح ويندرج ضمن السياسة التمويلية الخاصة بالبنك.

3/ مميزات القرض:

- **مبلغ القرض:** يمكن أن يصل إلى 100% من التكلفة أو بمساهمة شخصية 20% إلى 30%.
- **مدة الإيجار:** من 3- 5 سنوات (بفترة سماح أو بدونها).
- **المساهمة الشخصية:**
  - غير مدعم: 20% – 30 % كأقساط مسددة مسبقا.
  - مدعم: 10 % من التكلفة الإجمالية.
- **فترة السماح:** من 06 أشهر إلى سنة واحدة حسب النشاط.
- **سداد الأقساط:** شهرية: 06 أشهر، أو كل سنة حسب النشاط.

[1] وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – المجمع الجهوي الاستغلال ميلة – .

الجدول رقم 05: تمويلات المقدمة من طرف البنك في إطار القرض الإيجاري بتاريخ 2018/12/31.

الوكالات	مبلغ القرض
فرجيوة	124.000.000.00
شلغوم العيد	27.000.000.00
ميلة	768.000.000.00
رواشد	3.000.000.00
القرارم قوقة	70.000.000.00
واد العثمانية	11.000.000.00
تلاغمة	14.000.000.00
واد النجاء	89.000.000.00
تاجنانت	62.000.000.00
المجموع	1168.000.000.00

المصدر: وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية _المجمع الجهوي للاستغلال ميلة_.

من خلال المعطيات المبوبة في الجدول أعلاه والخاصة بقرض الإيجاري نلاحظ بأن المجمع الجهوي للاستغلال – بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة خلال هذه الفترة أي منذ بداية هذا النوع من القروض (2008 إلى 2018/12/31) قد مول ما قيمته 116800.000.00 دج حيث نلاحظ أن وكالة ميلة مولت أكثر من نصف القيمة المذكورة أعلاه بنسبة 65,75 % أما وكالة الرواشد فقد مولت ما نسبته 0,25 % فقط من إجمالي القيمة السابقة والشكل التالي يبين كافة المعطيات الخاصة بالوكالات التسع للمجمع.

الشكل رقم (09): التمويلات المقدمة من طرف البنك في إطار القرض الإيجاري

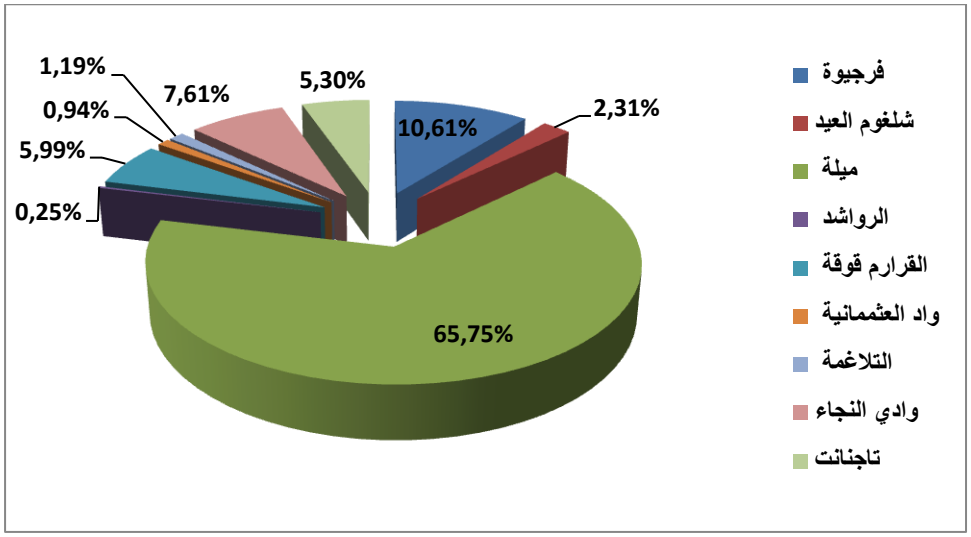

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (05).

المطلب الثاني: التمويلات العقارية

سنتعرف على أهم التمويلات المقدمة لتمويل العقارات:

الفرع الأول: قرض البناء الريفي: Habitat Riva: ويشتمل على النقاط التالية: [1]

1/ تعريف قرض البناء الريفي: دخل حيز التنفيذ سنة 2010، وهو قرض عقاري رهني موجه للخواص وبشكل حصري للأوساط الريفية كما تعرفها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية MADR.

2/ المستفيدون من القرض

- ✓ الأشخاص الطبيعيين الحاملون الجنسية الجزائرية.
- ✓ الأشخاص الذين لا يفوق سنهم 65 سنة.
- ✓ الأشخاص الذين يملكون دخل مستقر ومنتظم يساوي على الأقل 1.5 من SNMG .

3/مميزات وشروط القرض

- **مبلغ القرض حد أدنى:** 1.000.000 دج ← شهادة حيازة.
- **مبلغ القرض حد أقصى:** 3000.000 دج ← شهادة ملكية.

[1] وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – المجمع الجهوي الاستغلال ميلة – .

- **مدة القرض:** 20 % سنة كحد أقصى.
- **المساهمة الشخصية:** 10 % كحد أدنى من قيمة البناء التوسيع أو التهيئة.
- **معدل الفائدة المدعم:** 6 % حسب مبلغ الدخل.

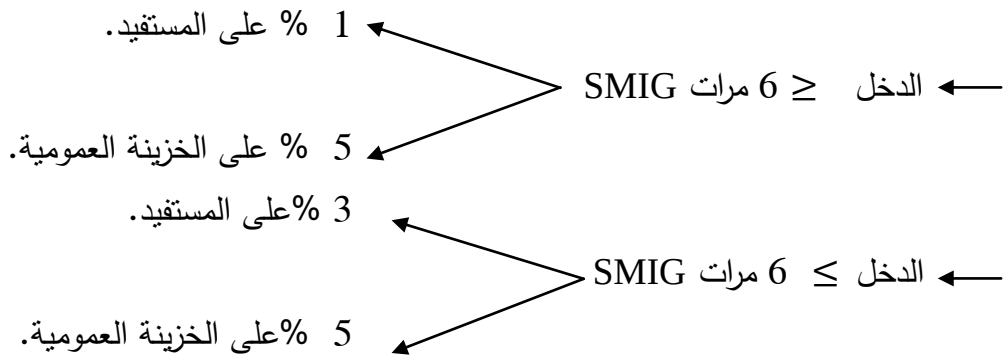

أغلبية طالبي تمويلات البناء الريفي يستفيدون من الدعم فقط دون قرض، لأن الحصول على القرض يتطلب دخل مستمر ومنتظم الأمر الذي يفتقدونه بشكل كبير في الأرياف.

الفرع الثاني: قرض المرقيين العقاريين crédit aux promoteurs Immolions

ويشمل على النقاط التالية:[1]

1/ تعريف قرض المرقيين العقاريين: دخل حيز التنفيذ سنة 2015، هو قرض استثماري متوسط الأجل موجه إلى المرقيين العقاريين من أجل تمويل إنشاء وبناء المنشأة السكنية وكذا المحلات التجارية أو المهنية الملحقة بها، الموجهة نحو البيع وليس الإيجار.

2/ حدود التمويل: التمويل لا يجب أن يتعدى 70 % من تكلفة المشروع أما مساهمة المرقي فتكون، إما عينة أو نقدية.

3/ مبلغ القرض: الحد الأدنى 50.000.000 دج، الحد الأقصى: 1000.000.000 دج.

4/ معدل الفائدة: 5,75 %.

5/ معدل القرض: استعمال القرض: 36 شهر، سداد القرض: 24 شهر.

يوجد ملف واحد من هذا القرض على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال قيد الدراسة.

[1] وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – المجمع الجهوي للاستغلال ميلة – .

المطلب الثالث: تمويل المشاريع السياحية

سنتطرق في هذا التمويل والجوانب التالي:[1]

1/ تعريف قرض تمويل المشاريع السياحية

دخل حيز التنفيذ منذ سنة 2013 وهو قرض ناشئ عن اتفاقية بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة السياحة من أجل مرافقة القطاع السياحي عن طريق تمويل المؤسسات العاملة في القطاع، والتي تتوفر فيها الشروط، عن طريق القروض اللازمة لإنشاء أو تطوير الأنشطة والمشاريع السياحية.

2/ مجال التمويل

بالنظر إلى خصوصية البنك، فإن تحويلات البنك في هذا الإطار تنحصر ضمن المشاريع التي تندرج ضمن الأنشطة الممولة من طرف البنك كالمشاريع الحموية (الحمامات المعدنية) أو المشاريع التي تساهم في التنمية الريفية (السياحة الصحراوية، السياحة الجبلية).

3/ حدود التمويل: بالنسبة للمشاريع الاستثمارية فإن البنك يمكن أن يساهم بـ 60 % كحد أقصى من التكلفة الإجمالية للمشروع الممول والباقي يكون على عاتق المؤسسة المستثمرة.

4/ تدعيم معدل الفائدة: 4,5 % من معدل الفائدة بالنسبة للولايات الجنوبية، 3 % من معدل الفائدة بالنسبة لباقي الولايات.

5/ مدة القرض: متوسط الأجل (5- 7 سنوات).

6/ مبلغ القرض: الحد الأدنى = 1000.000 دج (1 مليون)، الحد الأقصى= 5000.000.000 دج (5 مليار دج)، هذا النوع من التمويل عبارة عن منتج جديد يوجد ملف واحد على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال لولاية ميلة وهو قيد الدراسة كذلك.

المطلب الرابع: تمويل برامج الشغل المدعمة من طرف الدولة

سنتناول أهم تمويلات المقدمة لبرامج الشغل المدعمة من طرف الدولة في ما يلي:[2]

الفرع الأول: قروض لوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEG

سنتطرق للنقاط التالية:

1/ الأنشطة الممولة في إطار قروض ENSEG : وهي تشمل الأنشطة الإنتاجية منها والخدماتية باستثناء الأنشطة التجارية.

---

[1] وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – المجمع الجهوي للاستغلال ميلة – .

[2] بن عويدة سمية، بن عويدة نجوى: مداخلة حول التجربة المقاولتية النسوية في إطار آليات الدعم الجزائرية، الملتقى الوطني حول تمكين المرأة وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر يومي 08 و 09 مارس 2015 م، جامعة علي لونيس البليدة، ص ص: 5- 10.

2/ مستويات التمويل

▪**التمويل الثلاثي:** في هذه الصيغة من التمويل يتم تمويل المشروع من خلال المساهمة الشخصية لحامل المشروع وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة بالإضافة إلى قرض بنكي (تمويل البنك) ويتم التمويل في هذه الصيغة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 06: مستوى التمويل الثلاثي في إطار

قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ENSEG

التمويل الثلاثي لقيمة الاستثمار	القرض البنكي	قرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية
المستوى 1: يساوي أو يقل عن 5000.000 دج	% 70	% 29	% 01
المستوى 2: ما بين 5000.000 دج و1000.000 دج	% 70	% 28	% 02

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على موقع ENSEG على الرابطWWW.ansej.oz.dz يوم 2009/06/03، الساعة 10:15 .

التمويل المختلط (الثنائي): في هذه الصيغة من التمويل يتم تمويل المشروع من خلال المساهمة الشخصية لحامل المشروع بإضافة إلى قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة، تنقسم صيغة هذا النوع من التمويل إلى مستويين:

الجدول رقم 07: مستوى التمويل المختلط في إطار قروض ENSEG

التمويل المختلط (قيمة الاستثمار)	قرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية
المستوى 1: يساوي أو يقل عن 5000.000 دج	% 29	% 71
المستوى 2: ما بين 5000.000 دج و 1000.000 دج	% 28	% 72

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على موقع ENSEG على الرابطWWW.ansej.oz.dz يوم 2009/06/03، الساعة 10:15 .

3/ شروط الاستفادة من قروض ENSEG

للاستفادة من هذا القرض ينبغي استيفاء الشروط التالية:

- ✓ يجب أن يتراوح سن حامل المشروع ما بين 18 و 35 سنة وقد يصل إلى 40 سنة.
- ✓ أن يكون حامل المشروع بطال ومتحصل على شهادة أو خبرة في مجال النشاط المستهدف.
- ✓ أن يكون قادر على تقديم مساهمة شخصية تقدر بـ 1 % من التكلفة الإجمالية للمشروع.

الفرع الثاني: قروض الوكالة لتسيير القرض المصغر ENGEM

1/ الأنشطة الممولة في إطار قروض ENGEM

يقوم البنك بتمويل الأنشطة التالية:

- ✓ الصناعة: العجائن، الحلويات، المرطبات، طحن وتحميص القهوة، ... إلخ.
- ✓ الفلاحة: تربية الماشية، تسمين الأبقار، الأغنام، فلاحة الأرض، إنتاج البذور، ...إلخ.
- ✓ الصناعة التقليدية: النسيج، الطرز التقليدي، الرسم على الحرير، الفخار، الزجاج، ... إلخ.
- ✓ الخدمات: الإعلام الآلي، الحلاقة والتجميل، الأكل السريع، ... إلخ.
- ✓ المباني والأشغال العمومية: الكهرباء، الدهن، ... التجارية، ... إلخ.
- ✓ نشاطات تجارية صغيرة.

2/ مستويات التمويل

يتم تسيير التمويل في إطار القرض المصغر على صيغتين انطلاقا من سلفة صغيرة لتأمين لقمة العيش (سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 1000.00 دج وقد تصل إلى 250.000 دج على المستوى ولايات الجنوب) إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1000.000 دج والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك، تسمح كل صيغة، بحكم خصوصياتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم 08: مستويات التمويل في إطار قروض الوكالة لتسير القرض المصغر ENGEM

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 1000.00 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	% 0	/	% 100	/
لا تتجاوز 250.0000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) في ولايات الجنوب	% 0	/	% 100	/
لا تتجاوز 1000.000 دج	كل الأصناف كل الأصناف	% 1 % 1	% 70 % 70	% 29 % 29	من النسبة 5 % التجارية (الجنوب والهضاب العليا) من النسبة 10 % التجارية (بقية المناطق)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على موقع ENSEG على الرابطWWW.ansej.oz.dz يوم 2009/06/03، الساعة 10:15 .

الفرع الثالث: قروض صندوق التأمين على البطالة CNAC

سنتناول النقاط التالية:

1/ مستويات التمويل: هناك مستويات من التمويل في إطار CNAC كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 09: مستويات التمويل في إطار قروض صندوق التأمين على البطالة CNAC

تكلفة المشروع	المساهمة الشخصية	القروض الغير مأجورة	القرض البنكي
المبلغ الإجمالي للاستثمار الذي يفوق 05 مليون دينار	% 01	% 29	% 70
المبلغ الإجمالي للاستثمار الذي يفوق 05 مليون دينار أو يساوي 10 مليون دينار	% 02	% 28	% 70

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على موقع ENSEG على الرابطWWW.ansej.oz.dz يوم 2009/06/03، الساعة 10:15 .

2/ شروط الاستفادة من قروض CNAC

يبلغ من العمر ما بين 30 و 50 سنة مقيم بالجزائر، مسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل لا يشغل منصب عمل مأجور عند تقديمه لطلب الإعانة، لم يستفد من قبل من إعانة عمومية في إطار إحداث النشاط، امتلاك مؤهلات مهنية أو مهارات ذات صلة بالنشاط المراد القيام به، أن لا يمارس نشاط في حسابه الخاص، أن يكون قادرا على المساهمة الشخصية (النقدية أو عينية) في تركيب مشروعه المالي.

الجدول رقم 10: القروض الممنوحة للتمويل في إطار برامج الشغل المدعمة في طرف الدولة خلال الفترة 2013/ 2018

السنوات القرض	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
ENSEG+ CNAC+ ANGEM	3.497.468.000	4.994.863.000	5.381.246.000	6.199.397.000	6.003.291.000	5.374.789.000	2607626500

المصدر: وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة.

إن المجمع الجهوي للاستغلال يعنى بتمويل القروض الموجهة للملفات الخاصة بأجهزة الدعم والمتمثلة في كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEG وقروض الوكالة لتسيير القرض المصغر ENGEM وكذلك قروض صندوق التأمين على البطالة CNAC ومن خلال المعطيات المتوفرة يتضح أن البنك موّل ما قيمته 6.199.397.000 دج سنة 2016 وهذا يعود إلى تراكم الملفات للثلاث سنوات السابقة وهذا ما يترجم انخفاض قيمة التمويل إلى 2018 إلى 3.374.789.000 دج، والشكل أدناه يوضح ترجمة المعطيات المذكورة في الجدول (06) حسب السنوات.

الشكل رقم (10): التمويلات الخاصة بأجهزة الدعم المقدمة من طرف المجمع خلال الفترة من 2013 إلى 2018

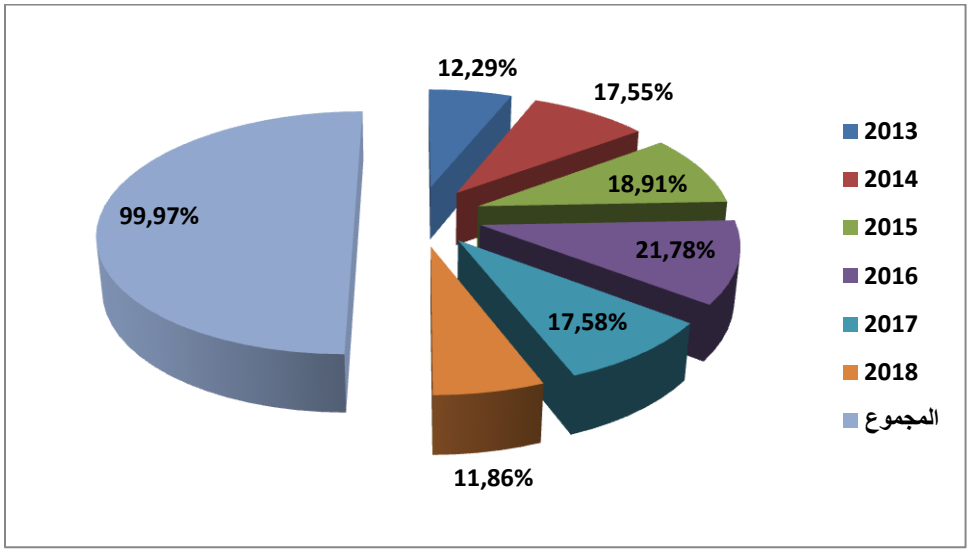

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (10).

من خلال المعطيات المتوفرة في الجداول السابقة الذكر، نلاحظ بأن لدى المجمع محفظة لا بأس بها من الخدمات لا سيما في خدمات منح القروض، كما نلاحظ أن المجمع له عدد كبير من الوكالات مقارنة مع باقي البنوك المتواجدة في الولاية، كالبنك الوطني الجزائري (BNA) والقرض الشعبي الجزائري (CPA) بإضافة إلى بنك التنمية المحلية (BPL)، ووجود تباين بين وكالات المجمع في نسب مساهمتها من حيث تلبية تمويل القروض.

إن كل هذا التنوع في الخدمات والذي يضاف إليه الانتشار في مختلف البلديات والدوائر التابعة لولاية ميلة، يسعى من خلاله بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال لولاية ميلة، من تقريب خدماته لزبائنه من ناحية، وكذا التقليل من مخاطر التي يمكن حدوثها نتيجة التركيز على شكل أو شكلين من القروض المدعمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية.

إن الطرح السابق الذي تطرق إلى التمويلات التي يقدمها البنك في إطار البنك الشامل، والتي تمثلت في التمويلات الموجهة لقطاع الفلاحي، التمويلات العقارية، تمويل المشاريع السياحية وتمويل برامج اشغل المدعمة من طرف الدولة، من شأنها أن تقلل من المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ميلة وذلك في اطار استراتيجيات نمو البنوك الشاملة، ويتم توضيح ذلك من خلال:

– **تنمية الودائع:** حيث يعمل البنك محل الدراسة على جذب فئات جديدة من العملاء، وبناء وتكوين هيكل ليقوم على الوعي المصرفي الادخاري، وإدخال كل فئة من المتعاملين في الأعمال المصرفية والمجال المصرفي بإعداد خدمات خاصة لكل فئة.

– **تثبيت الموارد واستقرارها:** حيث أن بنك "BADR" كغيره يعمل على تثبيت الموارد واستقرارها، حيث لم تعد الأوعية الادخارية التقليدية تكفي الاحتياجات المالية الكبيرة للبنك التي أصبحت تبحث عن طريق متعددة لإبقاء أموال العملاء أطول مدة ممكنة بالبنك بغرض توفير المرونة المطلوبة في عمليات التوظيف التي تغير طابعها تبعا لظروف الاقتصاد الوطني.

– **الحفاظ على سيولة البنك:** لتأمين مخاطر التعرض لأزمات النقص في السيولة، يعمل البنك من خلال إستراتيجية الحفاظ على السيولة لضمان الخدمة التي تمكن العملاء من الاعتماد على البنك كليا في تنفيذ مختلف الخدمات المطلوبة من قبله والوفاء بمختلف احتياجاته المالية حتى لا يحتفظ لديه بأية نقود ولا يأتي ذلك إلا عن طريق السرعة في التعامل، والتواجد الزمني لوحدات البنك.

المبحث الثالث: الخدمات المقدمة من طرف البنك في إطار البنك الشامل

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يضع تحت تصرف زبائنه مجموعة متنوعة من الخدمات التي يمكن أن تلبي توقعاتهم وهي تقدم لفئات مختلفة من الناس والمؤسسات وأهم هذه الخدمات.

المطلب الأول: بطاقة الدفع الإلكتروني

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية العديد من البطاقات الإلكترونية البنكية والتي تسمح للزبائن بـ :

- ✓ تسريع عمليات السحب والدفع.
- ✓ القيام بعمليات البنكية دون الحاجة للتنقل إلى البنك.
- ✓ القيام بعمليات على الحساب البنكي عبر كامل وكالات البنك عبر التراب الوطني.
- ✓ تسوية المشتريات دون الحاجة إلى النقد (الدفع بالبطاقة).
- ✓ السحب من حساب التوفير عن بعد وكذا التحويل إلى نفس الحساب.

ومن صورها ما يلي:[1]

الفرع الأول: البطاقة الكلاسيكية C.B.R

وهي بطاقة ما بين البنوك، مدة صلاحيتها سنتين (02)، صالحة داخل الوطن، تسمح لحاملها بـ: السحب والدفع بكل أمان 24 سا/ 24 سا و 7 أيام/ 7 أيام.

- ✓ الدفع بطرفيات الدفع الآلي T.P.E .
- ✓ الدفع على الخط، السحب من الموزعات الآلية DAB/ GAB.
- ✓ الإطلاع على الرصيد.

الفرع الثاني: البطاقة الذهبية: C.I.B

وهي بطاقة ما بين البنوك، بحد أقصى للسحب يفوق البطاقة الكلاسيكية، صالحة فقط داخل الوطن 24 س/ 24 سا و 7 أيام/ 7 أيام، تمنح لحاملها نفس الامتيازات.

الفرع الثالث: بطاقة التوفير

وهي بطاقة للسحب من حساب الادخار، بدون فائدة أو فائدة، مدة صلاحيتها سنتين (02)، 24 سا/ 24 سا و 7 أيام/ 7 أيام، تمنح لحاملها نفس المزايا، بإضافة إلى أنها تسمح بتحويل من الحساب الجاري إلى حساب التوفير من خلال الموزعات الآلية GAB.

[1] وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – مجمع الجهوي للاستغلال ميلة – .

المطلب الثاني: إيداعات لأجل (Les dépôts à terme)

تسهل على الأشخاص إيداع أموالهم الفائضة عن حاجاتهم إلى آجال محددة بنسبة فوائد متغيرة من طرف البنك، وقد حدد المبلغ الأدنى للإيداع بـ 10000 لمدة لا تقل عن ثلاث أشهر (03)، أما بالنسبة لعمليات الإيداع بالعملة الصعبة فقد حدد المبلغ الأدنى بـ 762,24 أورو أو ما يعادلها من العملات الأخرى لمدة لا تقل عن (03) أشهر، ومن صور الإيداع لأجل لدينا ما يلي:[1]

الفرع الأول: آذنات الصندوق (Les bonde caisse)

عبارة عن تفويض لأجل وبعائد موجه لأشخاص المعنويين والطبيعيين ويمكن أن يكون اسميا (باسم المكتب) أو لحامله ويتأثر بمعدل الفائدة وكذا بالضريبة على الدخل الإجمالي IRG والرسم على القيمة المضافة TVA .

الفرع الثاني: حساب بالعملة

منتج يسمح بجعل نقود المدخرين بالعملة الصعبة متاحة في كل وقت مقابل عائد حسب الشروط العامة للبنك.

المطلب الثالث: منتجات للادخار: ومنها ما يلي:[2]

الفرع الأول: دفتر التوفير بدر (L.E.B)

وهو منتج يمكن الراغبين من ادخار أموالهم الفائضة مقابل فائدة يحددها البنك أو بدون فائدة حسب رغبة المدخرين، ويمكن لحاملي الدفتر القيام بعمليات دفع وسحب أموالهم من جميع الوكالات التابعة للبنك ويكون هذا الدفتر بفائدة وبدون فائدة.

الفرع الثاني: دفتر توفير الأشبال (L.E.G) Livret jépargme junior

وهو دفتر يفتح للشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 19 سنة من طرف ممثليهم الشرعيين لتدريبهم على الادخار من خلال الدفع في صورة نقدية أو عن طريق تحويلات أوتوماتكية حيث يستفيد الشاب صاحب الدفتر ذو الأقدمية التي تزيد عن خمس سنوات، عند بلوغهم السن القانونية من قروض مصرفية تصل إلى مليونين دينار جزائري ويكون هذا الدفتر بفائدة أو بدون فائدة.

---

[1] وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – مجمع الجهوي للاستغلال ميلة – .

[2] نفس المرجع.

الفرع الثالث: دفتر التوفير فلاح

وهو دفتر حديث النشأة موجه خصيصا للفلاحين وفيه نوعين من الدفاتر بفائدة وبدون فائدة يستخدمه الفلاحون لإيداع أموالهم لأجل بإضافة إلى خدمات أخرى. [1]

إن زيادة في التعامل بالمنتجات الادخارية (دفتر توفير البدر، توفير الأشبال ودفتر التوفير فلاح) يكسب البنك مدخرات وأرصدة إضافية، تضاف إلى باقي الودائع وهو ما يوفر سيولة أكبر يحتفظ بها البنك مما يساعد على مواجهة نقص السيولة والمخاطر الائتمانية في حالة تراجع مدخرات البنك في المستقبل.

المطلب الرابع: خدمات أخرى

بغرض الاستجابة لاحتياجات السوق والسعي نحو تقليل المخاطر، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة لديه خدمات متنوعة أيضا نذكر منها:[2]

الفرع الأول: خدمة البنك الإلكتروني (E. Banking أو BADR net)

من خلال هذه الخدمة يقدم البنك إلى زبائنه خدمات على الخط لصالح الأفراد والمؤسسات، وهي تسمح للزبائن بتسيير مجموعة من الحسابات عن طريق الحاسب 7 أيام و 24 س/ 24 سا تتيح هذه الخدمة للزبائن المزايا التالية:[3]

- ✓ الاطلاع على الرصيد.
- ✓ البحث عن العمليات الخاصة بالحساب.
- ✓ إرسال الملفات وهي خاصة بالمؤسسات.
- ✓ الرسائل الشخصية (SMS) يتواصل من خلالها البنك مع زبائنه.

الفرع الثاني: خدمات التأمين المصرفي[4]

إن خدمة التأمين المصرفي تندرج تحت إرادة البنك الرامية إلى تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات المقدمة إلى زبائن البنك لذلك قام البنك ابتداء من سنة 2009 بعقد شراكة مع مؤسسة التأمين من أجل تسويق خدمات التأمين لصالح الزبائن. ومن هذه الخدمات نجد:

---

[1] وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – المجمع الجهوي للاستغلال ميلة – .

[2] نفس المرجع السابق.

[3] نفس المرجع السابق

[4] نفس المرجع السابق.

- **الشراكة الأولى مع الشركة الوطنية للتأمين (S.A.A):** وهي تتضمن اتفاقية تسويق وبيع منتجات التأمين على الخسائر والتأمين الفلاحي مثل: التأمين على الحرائق، تأمين المستثمرات الفلاحية، التأمين على الأبقار والمواشي، ... إلخ.
- **الشراكة الثانية مع شركة التأمين الصحي التعاوني SAPS – أمانة AMANA:** وهي تتضمن اتفاقية لتسويق خدمات التأمين الصحي على الأشخاص مثل تأمين السفر، الحوادث، التأمين على الأطفال المتمدرسين، ... إلخ.

إن تنويع في الخدمات المتعقلة بممارسة نشاط التأمين بمختلف أنواعه يكسب البنك (BADR) العديد من المكاسب، فوثيقة التأمين الائتمانية تضمن للبنك الحصول على مستحاقته، وهو ما قد يعني تقليل تعرض البنك للخسائر وتحقيق وفورات في تكاليف تقديم تلك الخدمات، إضافة للعمولة التي يمكن أن يحصل عليها البنك من الشركة الشقيقة، يضاف إلى كل هذا أن البنك يمكنه الاقتراض من الشركة عندما تظهر حاجة ملحة لموارد مالية اضافية وهذا في حالة نقص السيولة لدى البنك.

الفرع الثالث: خدمة التوطين المسبق لعمليات التجارة الخارجية

تم إطلاق هذه الخدمة سنة 2016، وهي خدمة خاصة بالزبائن من فئة المؤسسات وتهتم بالمعالجة الإلكترونية للعمليات الخاصة بعمليات القرض المستندي، الاعتماد المستندي والتحويلات الحرة حيث أصبح بإمكان هذه المؤسسات أن تسجل في الموقع الإلكتروني للبنك وتشمل على اسم المستخدم وكلمة العبور التي تمكنها من طلب خدمة التوطين المصرفي لعمليات التجارة الخارجية عن بعد دون الحاجة إلى التنقل إلى البنك، وذلك بإرسال جميع الوثائق الخاصة بملف عمليات التجارة الخارجية إلكترونيا عبر الانترنيت إلى المديرية المركزية للبنك المتخصص في عمليات التجارة الخارجية من أجل الحصول على الموافقة المبدئية للتوطين البنكي، ولا يتوجه الزبون إلى البنك إلا بعد تلقي إشعار بالموافقة على طلب المؤسسة المعنية وتمكن هذه الخدمة لزبائنها من ربح الوقت والتكاليف.[1]

الفرع الرابع: خدمة كراء الخزائن الحديدية

يرى العميل في البنك المكان الأمين والمناسب لحفظ ممتلكاته الثمينة والسندات المهمة من السرقة والضياع، لهذا يلجأ إلى طلب خدمة تأجير الخزائن الحديدية التي توفرها البنوك ويقبل عليها العملاء لما تحقق لهم من أعلى درجات الأمان والسرية، ومن هذا المنطلق يلتزم البنك بضمان سلامة الخزانة والمحافظة

[1] وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – المجمع الجهوي للاستغلال ميلة – .

على محتوياتها، مما يجعل البنك مسؤولا بقوة القانون عن الضرر الذي قد يلحق العميل نتيجة عدم صلاحية الخزانة.

الفرع الخامس: خصم الأوراق التجارية

وهي إحدى التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك للعملاء الذين يرغبون في تحصيل قيمة الكماليات قبل الموعد المحدد بخصم قيمة، هذه القيمة تسمى سعر الخصم ويخضع لعدة أسس وهي الفائدة والعمولة بإضافة إلى مصاريف التحصيل.

الفرع السادس: خدمات السوق المالي

هي عبارة عن خدمات اقتصادية تؤديها المؤسسات المالية والتي تشمل طائفة واسعة من المؤسسات التي تدير الأموال بما فيها الاتحادات الائتمانية والبنوك وشركات بطاقة الائتمان وشركات التأمين وشركات التمويل وشركات المضاربة المالية وشركات إدارة الاستثمار، وبعض الشركات التي تمولها الحكومة.

بالإضافة إلى خدمات أخرى يقدمها البنك:[1]

- ✓ فتح مختلف الحسابات للزبائن وتلخيص الصكوك بأمر الآخرين ومنح القروض.
- ✓ التحويلات المصرفية.
- ✓ خدمات الفحص السلكي Télétraitement والتي تسمح بخدمة أحسن الزبائن باستعمال شبكة الفحص السلكي في تنفيذ العمليات التحويلية المصريفة في الوقت الحقيقي.
- ✓ الاتجار بالعملة.
- ✓ وسيط في العمليات المالية .

إن هذا التنوع في تقديم الخدمات يجعل البنك ينوع من مصادر عوائده المتأتية من مختلف الخدمات المقدمة، كما أن هناك خدمات مقدمة يستفيد منها البنك في الحاضر مما يساعده على تفادي مخاطر الأسواق الحاضرة، ومثال ذلك الاتجار بالعملة ورفع من حصتها مقابل باقي الخدمات تساعد البنك على ضمان واستفادة من الاستخدامات المطلوبة لبعض الوقت قبل حلول موعد إتمام التحويل، ومن هنا سيكون التعامل في الأسواق الحاضرة بهذه الصورة أفضل من التعامل في الأسواق الآجلة والعقود المستقبلية وأسواق الاختيار.

كما أن بنك (BADR) في طريقه إلى إدخال خدمات جديدة مثل خدمات الفندقة كذلك إدخال صيغ التمويل الإسلامية، المرابحة والمضاربة، وهو ما يجعل البنك ينوع أكثر منتجاته تجاه زبائنه على اعتباره بنك

---

[1] وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – المجمع الجهوي للاستغلال ميلة – .

شامل، ويساعد أكثر في خلق عوائد إضافية وتقليل المخاطر، خصوصا وأن التعامل وفق أساليب التمويل الإسلامي تجنب البنك مخاطر الائتمان.

خلاصة الفصل

ما تم ملاحظته من دراسة واقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة أنه استطاع تبني العديد من الخدمات التي تدخل ضمن دائرة البنك الشامل، وهو ما أكسب البنك تجربة تساعده على تطوير تلك الخدمات من ناحية، وكذا تبني خدمات جديدة خصوصا وأن البنك محل الدراسة لا يزال غير قادرة على تعامل ببعض الخدمات الأخرى والتي تدخل ضمن العمل الشمولي، وسبب ذلك يعود إلى ضعف بورصة الجزائر وإلى نقص كوارد متخصصة وضعف استخدام تكنولوجيا الحديثة للمعلومات وغيرها من الأسباب. كل هذا يأتي في ظل الجهود المبذولة من قبل البنك محل الدراسة والتي تهدف إلى إدخال خدمات جديدة في إطار البنك الشامل لمواكبة التطور المصرفي وتحقيق المنافسة الدولية.

عموما فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة وعلى الرغم من شح البيبانات التي تؤكد تراجع المخاطر المصرفية، إلا أنه من خلال تنويع خدمات المقدمة إلى مختلف زبائنه استطاع تنويع مصادر إيراداته وتوفير سيولة التي يحتاجها لتغطية السحوبات اليومية، كما أنه استطاع الانتشار في كامل دوائر وبلديات الولاية تقريبا وذلك بغرض تقريب مختلف خدماته إلى زبائنه.

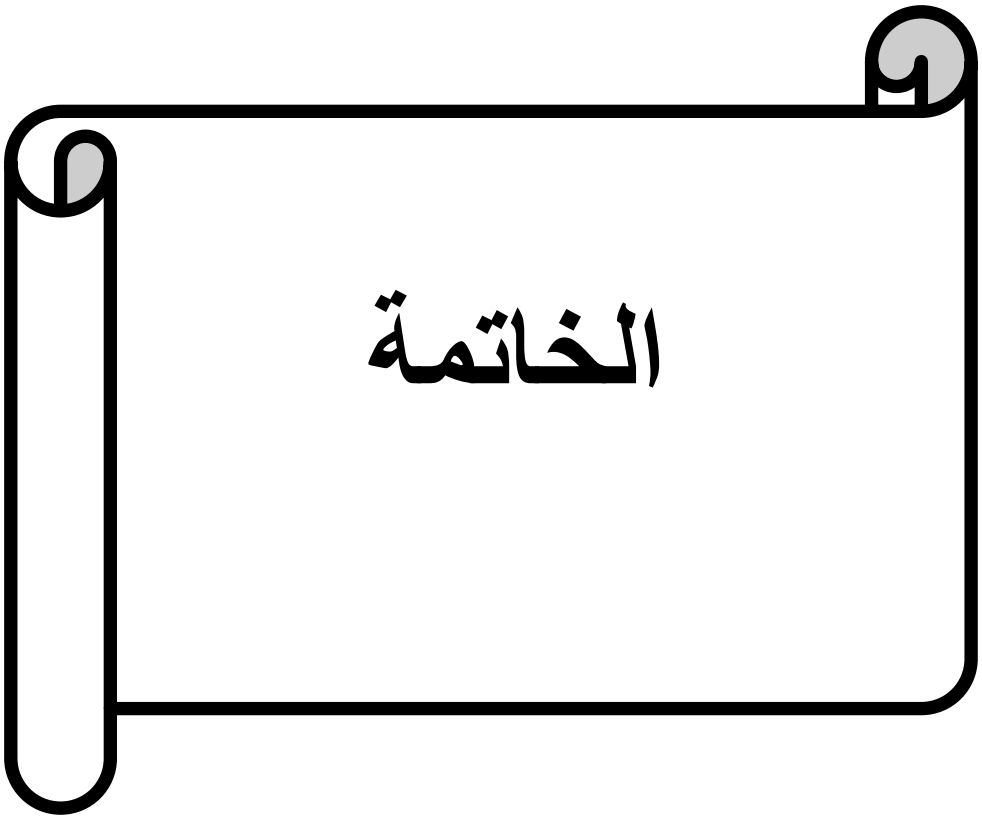
الخاتمة

أدت التغيرات المتلاحقة في البيئة المصرفية إلى ظهور ما يسمى بالبنوك الشاملة كضرورة حتمية للتكيف مع هذه المتغيرات ،حيث تقدم هذه البنوك خدمات مصرفية تقليدية وخدمات غير مصرفية حدثية لكافة القطاعات، كما تساهم من خلال إستراتيجية التنويع التي تتبناها بشكل كبير في مواجهة المخاطر الائتمانية، وبالتالي تطوير العمل المصرفي ومواجهة المنافسة الشديدة.

أما في حالة الجزائر، فيعتبر الجهاز المصرفي الجزائري المسؤول الأساسي عن توفير الموارد التمويلية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فرغم التحديات التي تشكل عقبات أمام أداء الجهاز المصرفي الجزائري، وخاصة التحديات الداخلية كفقدان الاحترافية في العمل المصرفي ونقص الموارد البشرية المؤهلة وغيرها، ورغم ذلك فقد لاحظنا بعض الدلائل الأولية التي تشير إلى وجود بعض الاتجاهات الايجابية نحو تبني فلسفة العمل المصرفي الشامل سواء تعلق الأمر بأنشطة التأجير التمويلي، صيرفة التأمين، تقديم القروض المشتركة وغيرها، غير أن البنوك الجزائرية كنظيرها من البنوك العربية لا يزال النشاط الاقراضي نشاطها الأساسي وهو ما يستدعي جملة من المقومات لضمان انطلاقة حقيقية لأعمال الصيرفة الشاملة في الجزائر للتعمق أكثر قمنا بدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوري للاستغلال ولاية ميلة وخلصت الدراسة إلى أن هذا الأخير يسعى جاهدا إلى التحول كليا نحو البنوك الشاملة.

1/ اختبار صحة الفرضيات

من خلال هذه الدراسة يمكن الإجابة على الفرضيات السابقة على النحو الأتي:

الفرضية الأولى: يعتبر تنويع مجال الاستثمار، تنويع بدخول مجالات غير مصرفية وتقديم أنشطة تمويلية مبتكرة، أكثر الوظائف التي يمكن أن تتبناه البنوك الشاملة في تقليل المخاطر الائتمانية، وذلك من خلال تقديم خدمات مصرفية غير تقليدية، كتقديم خدمات الاستشارة الاستثمارية، التأجير التمويلي، الاتجار بالعملة ونشاط التامين وغيرها؛ أي أن الفرضية الأولى ثبتت صحتها.

الفرضية الثانية: من أحل تقليل المخاطر الائتمانية يجب تبني إستراتيجية التنويع، سواءً على مستوى القروض أو على مستوى المحفظة الاستثمارية، وهو ما أكدته نظرية "ماركوتز"؛ وعليه فإن هذه الفرضية أكدت صحتها في تبني فلسفة التنويع لتقليل المخاطر الائتمانية لدى البنوك.

الفرضية الثالثة: يساهم التنويع في المحفظة الائتمانية عن طريق مختلف المنتجات المقدمة من طرف البنك الشامل اتجاه زبائنه في تقليل المخاطر الائتمانية، هذا يعني أن هناك علاقة ايجابية بين التنويع في القروض وتقليل المخاطر الائتمانية، وهذا راجع لتنويع في المنتجات الذي يقدمها البنك لزبائنه، سواء كانت تمويلات (قروض فلاحية وعقارية وسياحية،وقروض برامج الشغل المدعمة من طرف الدولة)، أو خدمات (خدمة التامين،إيداعات لأجل،منتجات الادخار,الاتجار بالعملة ...الخ)، فالعمولة الذي يحصل عليها البنك لقاء هذه المنتجات المتنوعة تعتبر سيولة يستعملها البنك لمواجهة نقص السيولة والمخاطر الائتمانية في حالة تراجع مدخرات البنك.أي إن الفرضية الثالثة أثبتت صحتها.

2/ نتائج البحث:

بعد استعراض مختلف جوانب الموضوع من خلال الدراسة التي تضمنتها الفصول توصلنا إلى النتائج التالية :

- إن درجة المخاطر ملازمة لعملية الإقراض، وبالتالي لا يمكن إلغائها بصفة نهائية، وإنما تقليلها إلى ادني حد ممكن .
- عدم امتلاك الجهاز المصرفي القدرة الكافية على تقييم المخاطر الناجمة عن الائتمان المصرفي وأن الائتمان الممنوح يتضمن ضمانات كبيرة أصبحت ترهق المقرضين والمستثمرين .
- تتنوع المخاطر البنكية وترتبط ببعضها البعض وتختلف درجة خطورتها، وتعد المخاطر الائتمانية أهم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك وذلك بسبب عدم إمكانية العملاء الوفاء بالتزاماتهم .
- يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية – المجمع الجهوي للاستغلال – ولاية ميلة توليفة لا باس بها من الخدمات والتمويلات في إطار البنوك الشاملة .
- بروز ملامح الصيرفة الشاملة في البنوك الجزائرية من خلال قيامها ببعض أنشطة البنوك الشاملة كالتمويل التأجيري ،الاستثمار في قطاع التامين وغيرها من الأنشطة .
- هناك علاقة عكسية بين فلسفة التنويع التي تتبناها البنوك الشاملة والمخاطر الائتمانية.
- يمتلك بتنك الفلاحة والتنمية الريفية عديد الفروع بولاية ميلة، ما جعله يقترب من زبائنه وتقديم مختلف خدماته من خدمات الصيرفة التقليدية وكذا خدمات الصيرفة الحديثة وكلها تدخل ضمن إطار الصيرفة الشاملة، كما أن هذا الانتشار يعزز من تصنيف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة ضمن البنوك الشاملة وهذا حسب المعيار الجغرافي.
- إن سياسة التنويع الذي يتبناها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ساهمت بشكل كبير في تقليل المخاطر الائتمانية لذلك فهو يسعى إلى ضم خدمات جديدة مثل الفندقة وصيغ التمويل الإسلامية المرابحة والمضاربة لزيادة أرباحه.
- بالرغم من المكانة التي يحتلها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المحيط الجزائري إلا انه لم يستطع بعد بلوغ المنافسة في الأسواق الدولية .

3/ التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يمكن الخروج ببعض التوصيات تتمثل فيما يلي:

- عدم التساهل في موضوع القروض،إذ يجب متابعته من تاريخ تقديمه إلى غاية تاريخ استحقاقه.

- ضرورة مواصلة الإصلاحات المصرفية لمواكبة المستجدات والتطورات العالمية المعاصرة التي تشهدها البيئة المصرفية الحديثة وذلك من خلال: الإسراع في خوصصة البنوك العمومية وفق استراتيجيات واضحة المعالم توضع ضمن أولويات.
- تحقيق بعض الاندماجات بين البنوك الوطنية، خاصة التي تشترك في تمويل المؤسسات وشركات تعمل في نفس القطاع، وذلك من أجل القضاء على صغر حجم رأس مال البنوك وزيادة كفاءة النشاط المصرفي وتقليل المخاطر الائتمانية .
- الالتزام بمعايير لجنة بازل فيما يتعلق بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر المصرفية بشكل عام.
- تطوير التشريعات والتنظيمات التي تتعلق بالنشاط المصرفي لتتلاءم أكثر مع فلسفة العمل المصرفي الشامل, واعتماد نظام الحوكمة في التسيير.
- الارتقاء بقدرة وكفاءة الموارد البشرية في مزاولة أعمال الصيرفة الشاملة.
- وضع آلية واضحة ومحددة للعمل في إطار البنك الشامل واتباعها داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية .
- توسيع دائرة التنويع إلى أقصى حد لمواكبة التطورات العالمية في الصناعة المصرفية الشاملة.
- الدخول في شراكات أجنبية رائدة في المجال واكتساب الخبرة.
- العمل على تنشيط بورصة الجزائر لتمكين الجهاز المصرفي من التعامل بجميع المنتجات التي تدخل ضمن العمل الشمولي .
- استخدام التكنولوجيا الحديثة للمعلومات في العمل المصرفي الشامل.
- محاولة الاسراع في تقديم مختلف خدمات الصيرفة الشاملة، خصوصا وأن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية ميلة لا يقدم جميع هذه الخدمات كتقديم استشارات استثمارية، كما أنه يجب الإسراع في تبني الخدمات التي تدخل ضمن صيغ البنوك الاسلامية.

4/ أفاق الدراسة:

- أظهرت الدراسة أهمية بحث عدد من المسائل المهمة والجوهرية التي يمكن أن تكون موضوعات لبحوث مستقبلية، منها ما يلي:
- ارتباط المصارف الإسلامية بالصيرفة الشاملة.
- متطلبات الصيرفة الشاملة داخل الجهاز المصرفي الجزائري .

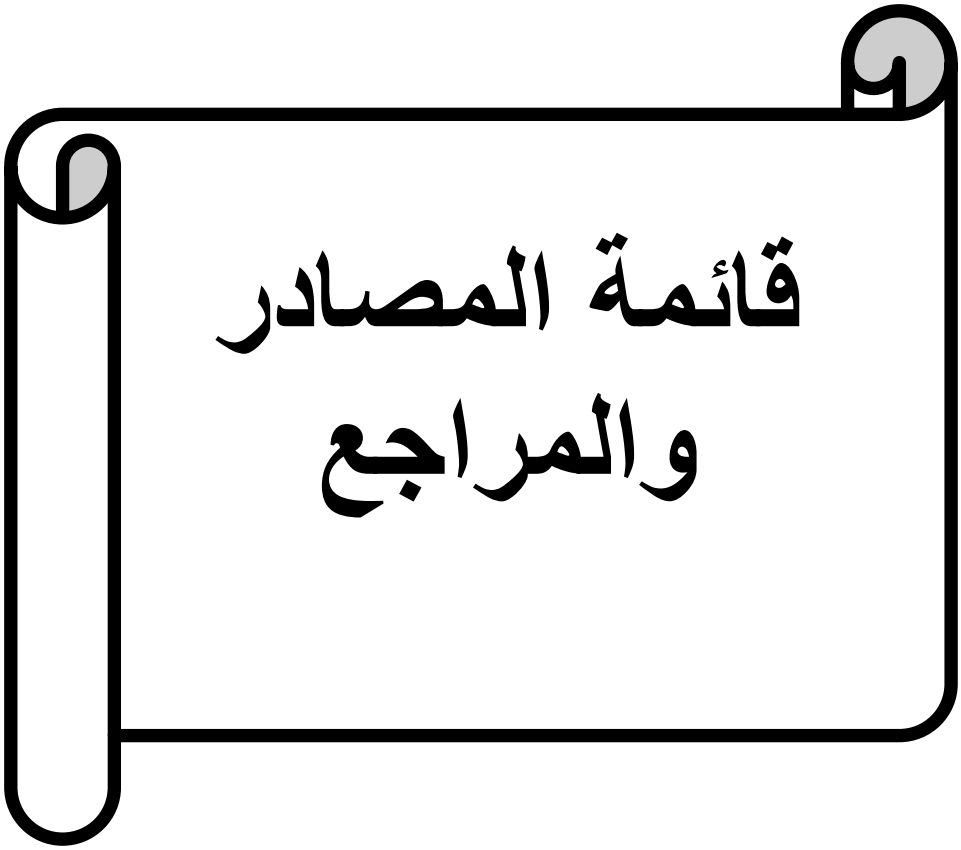
قائمة المصادر
والمراجع

الكتب:

1. أسعد حميد العلي إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر– عمان: الذاكرة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2013 م.
2. طارق عبد العال حمادة، "التطوران العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك "، الدار الجامعية مصر، 1999 م .
3. عبد العزيز خنفوسي إبراهيم، العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي– عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، السنة الجامعية: 2013/ 2014 م.
4. عبد المطلب، عبد الحميد، " البنوك الشاملة، عملياتها، إدارتها "، الدار الجامعية الإسكندرية 2000م.
5. عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ جودة، إدارة الائتمان– عمان: دار وائل للطباعة والنشر، طبعة أولى، 1999 م.

الرسائل الجامعية

1. أو صغير لويزة، دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا علوم في العلوم الاقتصادية جامعة المسيلة، 2018 م.
2. بوحلوس لبنى، البنوك الشاملة ودورها في تحفيز الاستثمار، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية و بنوك، جامعة ورقلة، السنة الجامعية: 2016 م.
3. خضراوي نعيمة، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، نقود وتمويل، جامعة بسكرة، السنة الجامعية: 2008/ 2009 م.
4. دربوش أحلام، دور البنوك الشاملة في تحديث الجهاز المصرفي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك جامعة ميلة، السنة الجامعية: 2013م.
6. زقرير عادل، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، السنة الجامعية: 2008–2009 م.
7. سعيدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل، أطروحة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة أم البواقي، السنة الجامعية: 2016/ 2017 م.

8. ضياء الدين حيدر خالد مسمح،قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين دراسة لاستكمال الحصول على درجة ماجستير في المحاسبة والتمويل بكلية تجارة الجامعة الإسلامية– غزة، سنة 2015 م .
5. عزوز أسماء، تسير المخاطر البنكية باستعمال نموذج رأس المال المعدل بالمخاطر ROC، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، السنة الجامعية: 2014/ 2015 م.
6. منار حنينة، المعايير الدولية الرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2013/ 2014 م.
7. مولاتي عبد الباسط، دور الصيرفة الشاملة في تنشيط بورصة الجزائر، دراسة تحليلية واستشرافية مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة مالية وبنوك، جامعة الوادي، السنة الجامعية: 2014/ 2015 م.
8. ميساء محي الدين كلاب، دوافع تطبيق بازل 2 وتحدياتها أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير، إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007 م.
9. ناجي أميمة، التنويع في المحفظة الائتمانية وربحية البنوك، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، السنة الجامعية: 2012/ 2013 م.
10. نجلاء لوصيف، دور القرض التنقيطي في إدارة المخاطر الائتمانية– مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، في علوم التسيير تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر جامعة أم البواقي، سنة 2015/ 2016 م.
11. والي جميلة، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق متطلبات لجنة بازل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وإدارة حساب المخاطر، جامعة مسيلة، سنة 2014– 2015 م.

مجلات

1. شارف عبد القادر، لعلا رمضاني، التحول نحو البنوك الشاملة في ظل العولمة المصرفية"حالة الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية جامعة الأغواط، العدد الثامن، ديسمبر 2017 م.

ملتقيات ومداخلات

1. حرفوش سهام، صحراوي إيمان، مداخلة حول دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية، الملتقى العالمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة المالية، أيام 20- 21 أكتوبر 2009.
2. مفتاح صالح، الطيب داودي، معارفي فريدة، الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائرية، مداخلة جامعة بسكرة، السنة الجامعية: 2007/ 2008 م.
3. مفتاح صالح، معارفي فريدة، مخاطر الائتمانية- تحليلها- قياسها- إدارتها- الحد منها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي، السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 16- 18 نيسان- أفريل، 2007 م.

المراسيم:

1. مرسوم رقم 82 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 16/ 03/ 1982 م.